

شرح

العلامة الشيخ الملوى على

السلم للاخضري في

علم المنطق

صححه جماعة من العلماء

لاول مرة سنة ١٣٥٥ هجرية

يطلب من

مطبعة محمد علي صبيح وأولاده

بمسددان الازهر بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العالم بالكليات والجزئيات . الهادي العقول الى حل صعاب
المعقول بطرق اكتساب التصورات والتصديقات . والصلاة والسلام على
سيدنا محمد الجامع لاجناس الكمالات والفضائل . المختار من افضل الانواع
وأشرف اصناف الارومات والقبائل . وعلى آله وأصحابه ذوى العقول
الزكية وصائبي الانظار . وعلى التابعين ومن تبعهم باحسان من ذوى
الانوار وبدائع الاسرار

(أما بعد) قاتني قد كنت شرحت فيما مضى كتاب السلم شرحا بديع
الاتقان مشتملا على فرائد التحقيقات ونكات التدقيقات وبدائع
العرفان وذلت فيه صعاب المشكلات على طرف التمام واستخرجت منه
مستودعات أسرار وطرائف أفهام وظفرت منه بدقائق أنظار ومخبات
أستار واهتديت فيه على غرائب نكات وعرائس أبكار ثم رأيت أن
الهمم الآن قد قصرت والعقول في هذا الزمان قد تبلدت وتكدرت
فصرفت المهمة ثانيا نحو الاقتصار والافتقار على التحقيقات ونبذ الاغيار
مازجا الشرح بالمشروح امتزاج الماء بالراح والجسد بالروح وماتوفاقي
إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب

(بسم الله الرحمن الرحيم) أبتدىء أو ابتدأت أو أولف أو
تأليف أو ابتدأ بالبسملة تأسيسا بالقرآن العزيز وامثالا لمقتضى قوله بسم الله الرحمن الرحيم فيها

أخرجه الأئمة (كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجزم) أى مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره (الحمد لله) أى الثناء بحمیل الصفات لله اذ الحمد هو الثناء بالجميل غير الحادث المطبوع وابتدأ ثانياً بالحمد لما مر وجمع بين الابتدائين عملاً بالروايتين السابقتين وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما اذ الابتداء حقيقى وهو ما لم يسبقه شىء وإضافى وهو ما كان بالإضافة إلى ما بعده وان كان مسبوقاً وقدم البسملة لأنها أولى بالتقديم لان حديثها أقوى كما قيل وعملاً بالكتاب والاجماع وآثر التصدير فى الحمد بالجملة الاسمية تأسيًا بالآية القرآنية ولدلائلها على الثبوت دون الفعلية وما يرد من أنها لا تدل على تولى المتكلم الحمد بنفسه . أجيب عنه بأنها انشائية على الصحيح فتدل عليه (الذى قد أخرجنا) أى أظهر (نتائج) جمع نتيجة وهى عند المناطقة تصديق يلزم من تسليم تصديقين لذاتهما وعند المتكلمين ما يحصل العلم به عقب العلم بوجه الدليل واستناد الإخراج إلى الله تعالى إشارة إلى مذهب أهل الحق من أنه لا تأثير للعبد فى شىء من العلوم وغيرها وسيأتى الخلاف فى الربط بين الدليل والنتيجة ان شاء الله تعالى مبسوطاً (المكر) يطلق على المفكر فيه مجازاً وعلى حركة النفس فى المعقولات لغة وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحاً فيعرف على الأخير بأنه ترتيب أمور معلومة للتوصل إلى مجهول (لأرباب) أى أصحاب (الحجا) بالقصر أى العقل وأل فيه للكمال وفى تصديره الكتاب بالنتائج والفكر والعقل المشعر ذلك بأن مقصوده علم المعقول براعة الاستهلال وهى أن يذكر المتكلم فى أول كلامه ما يشعر بمقصوده والعقل

نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وهذا أسلم
الاقوال وفي هذا البيت أبحاث نفيسة وشجنا بها الشرح (وخط) أى
أزال ووضع (عنهم) أى أرباب الحجا (من سماء العقل) بدل من
مجموع الجار والمجرور أعنى عنهم أى عن عقلم الذى كالسما فمن بمعنى
عن وأل فى العقل عوض من الضمير والاضافة فى سماء العقل من اضافة
المشبه به الى المشبه (كل حجاب) مفعول خط (من سحاب الجهل)
أى الجهل الذى كالسحاب ومن يانية وشبه العقل بالسماء لكونه محلا
لطلوع شمس المعارف المعنوية كما أن السماء محل لظهور شمس الاشراق
الحسية والجهل بالسحاب لكونه يحجب العقل عن الادراكات
المعنوية كما أن السحاب يحجب الناظر عن ادراك الشمس الحسية وكل
من السحاب والجهل وجودى (حتى) لالتهاء أى إلى أن (بدت)
أى ظهرت (لهم شمس المعرفة) أى المعرفة التى كالشمس والجمع
للتعظيم (رأوا مخدراتها) أى مخدرات شمس المعرفة اذ القاعدة أن الضمير
يعود إلى المضاف مالم يكن لفظ كل فيعود لما أضيف اليه والمراد بالمخدرات
هنا المسائل الصعبة شبهت بالعرائس المستترة تحت الخدر (منكشفه)
أى متضحة (نحمده) ثانيا بعد حمده أولا تأسيا بحديث ان الحمد لله
نحمده ولان الاول بالجملة الاسمية والثانى بالفعلية فقصد الجمع بين الامرين
ليشرب كل من الكأسين (جل) أى عظم حال أو صفة للضمير فى
نحمده على مذهب الكسائى لانه يجوز عنده وصف الضمير بالجملة اذا
كان ضمير غيبة والوصف للمدح أو الذم ولا يصح كونها اعتراضية
لانهما يحل المفرد محلها والاعتراضية لا يحل المفرد محلها (على الانعام

بنعمة الايمان) أى تصديق النبي ﷺ في جميع ما علم مجيئه به ضرورة
أى قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق
على التحقيق مع الاقرار باللسان على قول (والاسلام) أى الخضوع
والانقياد بقبول الأحكام أى أعمال الجوارح وذكرها المصنف معاً
اعتباراً بمفهوميهما لتغايرهما مفهومهما لأنه في مقام الاطناب وهو مقام
الحمد والاكثر من عد النعم وههنا كلام نفيس وشحننا به الشرح (من
خصنا) أى ميزنا معاصر المسلمين (بـ) مزايا (خير) أى أفضل
(من قد أرسلنا) أو التقدير خصنا بشفاعته أو متابعتة بالفعل وإنما
احتجنا إلى ذلك لئلا يرد الاعتراض بأن رسالة النبي ﷺ ليست
مقصورة علينا بل هو مرسل للخلق كافة والرسول كما قال بعض المحققين
نواب عنه (وخير من حاز) جمع وضم (المقامات العلا) جمع عليا خلاف
السفلى مثل كبر وكبرى (عجده) يصح فيه أوجه الأعراب الثلاثة لكن
الرسم لا يساعد النصب والمناسب للتعظيم رفعه (سيد كل مقتنى) أى
متبع (العربي الهاشمي المصطفى) أى المختار وهذه نعوت جىء بها
للمدح لشدة حبه ﷺ ومن أحب شيئاً أكثر من ذكره ولا ينحى
حسن تقديم العربي على الهاشمي والهاشمي على المصطفى لانه من تقديم
العام على الخاص كحيوان ناطق وههنا ابحاث شريفة سمحنا بها في
الشرح (صلى عليه الله) من الصلاة المأمور بها في خير أمرنا الله أن
نصلى عليك فكيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد
أن معناها واحد وهو العطف لكن العطف بالنسبة إلى الله تعالى
بمعنى الرحمة أى التفضل وإلى الملائكة بمعنى الاستغفار وإلى الآدميين

والجن بمعنى التضرع والدعاء (بادام الحجا ينحوض من بحر المعاني) أى
المعاني التى كالبحر (لججا) جمع لجة وهى الماء العظيم المضطرب فغير المضطرب
لا يسمى لجة شبه المسائل الضعيفة باللجج واستعار لفظ اللجج لها استعارة أصلية
تصريحية وفى الاتيان بمن اشارة الى أنه لا يحتوى على جميع المعاني الا
الله تعالى (وآله وصحبه) اسم جمع لصاحب لا جمع له لان فعلا لا يكون
جمعا لفاعل وعطف الآل والصحب على الضمير فى عليه من غير اعادة
حرف الجر لأنه جائز على الصحيح عند المحققين (ذوى) أى أصحاب
(الهدى) هو الهداية بمعنى الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب سواء حصل
المطلوب أم لم يحصل هذا هو المشهور عندنا (من شبهوا بأنجم) جمع نجم وهو
الكوكب غير الشمس والقمر (فى الاهتدا) بهم والمشبه هو الله تعالى
أولا والنبي ﷺ ثانيا فقد روى فى الأحاديث القدسية أن النبي ﷺ
سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه فقال يا محمد أصحابك عندى كالنجوم
فى السماء بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشيء مما اختلفوا فيه فهو على
هدى عندى بفتح الهاء وسكون الدال وقال ﷺ أصحابى كالنجوم
بأيهم اقتديتم اهتديتم وهذا التشبيه للتقريب على العقول بما ألفوه والا
فلا هتداء بالآل والأصحاب أشرف من الاهتداء بالنجوم لان الاهتداء
بهم ينجى من الهلاك الأخرى والخلود فى النار بل ومن النبوى
بخلاف الاهتداء بالنجوم (و بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى
آخر والتقدير مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة وما بعدها المنطق
الخ وانما قدرنا ذلك لان هذا الظرف من متعلقات الجزاء على الصحيح
وهنا كلام نفيس انظره فى الشرح (فالمنطق)سمى به هذا العلم لان

المنطق يطلق على الادراكات الكلية وعلى القوة العاقلة التي هي محل صدور تلك الادراكات وعلى التلفظ الذي يبرز ذلك وهذا العلم به تنصيب الادراكات الكلية وتتقوى القوة العاقلة وتكمل وبه تكون القدرة على إبراز تلك العلوم بالنسبة (للجنان) بفتح الجيم أى القلب قال حجة الاسلام القلب لطيفة ربانية هي المخاطبة وهي التي تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحمانى الصنوبرى الشكل تعلق العرص بالجواهر ويسمى روحا ونفسا وقال النفس جوهرية حية علامة دراية فعالة ويصح أن يراد بالجنان الذهن وهو قوة للنفس مفعدة لا كتساب الآراء فيكون من باب تسمية الشيء باسم ما تعلق به (نسبته ك) نسبة (النحو للسان) فكما أن نسبة النحو للسان كونه يعصمه عن الخطأ كذلك نسبة المنطق للجنان كونه يعصمه عن ذلك لكن النحو يعصم اللسان عن الخطأ فى قوله والمنطق يعصم الجنان عن الخطأ فى فكره (ف) هو علم (يعصم) أى يحفظ (الأفكار) جمع فكر وتقدم تعريفه (عن غى الخطأ) أى عن أن يقع فيها خطأ بتوفيق الله تعالى والغى بالفتح الضلال والخيبة وإضافته كإضافة شجر أراك وفى هذا التعريف إشارة إلى الغاية فخرج بقوله يعصم الأفكار غير المنطق فإن كل علم غيره إنما يعصم غيرها كالنحو العاصم عن الخطأ اللسانى وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية وقد بينا بقية المبادئ العشرة فى الشرح (وعن دقيق الفهم) أى المفهوم الدقيق (يكشف الغطا) بكسر الغين أى الستر شبه دقيق الفهم بالشيء المحتجب تحت الستر بدليل ذكر الغطا (فهاك) اسم فعل بمعنى خذ على ما ذكره ابن مالك فى

التسهيل ولم يذكر الزبيدي والجوهري فيها الا التنبيه وزاد الجوهري الزجر فهي عندهما حرف فقط قاله الشيخ المكوذي (من أصوله) أى أصول هي المنطق فالإضافة بيانية أو الإضافة على معنى من التبعية وفيه تكلف ان جعلت من الداخلة على أصول تبعية أما ان جعلت بيانية فلا (قواعد) جمع قاعدة وهي الاصل والضابط والقانون ألفاظ مترادفة وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها (تجمع) تلك القواعد (من فنونه) أى أنواعه والمراد فروع (فوائد) جمع قاعدة وهي والغاية مختلفان بالاعتبار فقط كالغرض والعلة فالمصلحة الحاصلة من الشيء من حيث انها في طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث انها ثمرته ونتيجته تسمى قاعدة ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية والأولان أعم من الاخيرين لا تفراد الأولين بما هو في طرف الفعل وليس مطلوبا ولا باعثا كوجود كثر في حفر بئر ويصح كون التاء في تجمع المخاطب أى تجمع أنت بسبب تلك القواعد فوائد (سميت) أى التأليف المفهوم من السياق (بالسلم) أدخل الياء على المفعول الثاني لانه يجوز أن يقال سميت ابني محمدا وسميته بمحمد (المنورق) الجاري على ألسنة الناس تقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما ويستدلون بقوله :

فهذا عليه رونق الخط وحده * وهذا عليه رونق الخط والملك
قال بعض مشايخ شيخنا والروى في هذا النظم والبيت المستشهد
به المنورق بتقديم النون على الواو وتأخير الراء عنهما وإن كان هو

الجارى على الالسنه بمعنى واحد أى المزين المزخرف ومع كون المذكور هو الرواية يزيد حسنه بكونه غريبا والغريب الحسن عذب لغرابته والجارى على الالسنه مبذول كما عرف فى فن البيان (يرقى به) أى بهذا التأليف (سماء علم المنطق) من اضافة المشبه به الى المشبه أى علم المنطق الذى كالسماء * فان قيل هذا التأليف من علم المنطق فكيف جعله سلما له * قلنا السلم اسم للالفاظ لا للعلم فلا يلزم السؤال سلما أنه اسم للمعاني فالمراد أن المذكور فى هذا التأليف سلم لغيره من المسائل الصعبة (والله) منسوب على التعظيم أى لا غيره (أرجو) أى آمل أملا يتعلق بمطموح فيه مع الاخذ فى أسبابه وقد يطلق الامل على الخوف ومنه وأرجو اليوم الآخر (أن يكون) هذا التأليف (خالصا) من المكدرات كحب الظهور والشهرة والمحمدة (لوجهه) أى ذاته (الكريم ليس قالصا) قالص فى الاصل يطلق على احدى شتى البعير الناقصة عن اختها ثم تجوز فيه فأطلق على الناقص محازا مرسلا من باب اطلاق اسم المقيد على المطلق ثم يحتمل أن يكون مراده بعدم النقص الكمال الحسى بان لا يعوقه عن اكماله عائق وان يكون مراده أن لا يكون مطروحا فى زوايا الاهمال والتجول لا ينتفع به لان هذا أيضا نقص فيكون قوله :

(وان يكون نافعا للمبتدى * به الى المطولات يهتدى)
 يانا وايضا حا له وقد ذكر لنا شيخنا عن شيخه ان المؤلف كان مجاب الدعوة وأنه دعا لمن يقرأ هذا التأليف بالنفع وقد أجاب الله دعاه فكل من قرأه بنية خالصة لله تعالى انتفع به كما هو شاهد

(فصل) (في) بيان (جواز الاشتغال به) ليكون الطالب على بصيرة اعلم أن علم المنطق على قسمين : القسم الاول ما ليس مخلوطا بعلم الفلاسفة كالمذكور في هذا السلم ومختصر الامام السنوسي والعلامة ابن عرفة ورسالة أثير الدين الابهري المسماة ايساغوجي وتأليف الكاتب الخونجي وسعد الدين وغيرهم من المتأخرين فهذا ليس في جواز الاشتغال به خلاف ولا يصد عنه إلا من لا معتول له بل هو فرض كفاية لأن حصول القوة على رد الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض كفاية يتوقف على حصول القوة في هذا العلم وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب لكن المصنف لما أراد أن يذكر أنه جائز جره بذلك الى ذكر الخلاف فيحمل على ما هو مخلوط بالفلسفة * القسم الثاني ما هو مخلوط بعلم الفلاسفة وكفر ياتهم وهذا هو الذي وقع فيه الخلاف والخلاف الواقع فيه على ثلاثة أقوال كما قال المصنف (والخلف في جواز الاشتغال * به على ثلاثة) بالتنوين (اقوال) بدل منه او عطف بيان * القول الاول ما أشار إليه بقوله (ف) الامام (ابن الصلاح و) الامام أبو زكريا يحيى (النواوي) نسبة الى نوى على غير قياس قرية من قرى الشام وقد ذكر هنا سيدى سعيد كلاما ناقشناه فيه في الشرح الكبير (حرما) الاشتغال به ووافقهما على ذلك كثير من العلماء ووجه تحریم هؤلاء اياه انه حيث كان مخلوطا بكفريات الفلاسفة ينحشى على الشخص اذا خاض فيه أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائغة كما وقع ذلك للمعتزلة * القول الثاني للجمهور واليه أشار بقوله (وقال قوم ينبغي أن يعلموا) منهم الامام حجة الاسلام الغزالي حتى قال من لا معرفة

له بالمنطق لا يوثق بعلمه ومماه معيار العلوم وقوله ينبغي يحتمل أن يكون
بمعنى يجب كفاية كما تقدم ويحتمل أن يكون بمعنى يستحب * القول الثالث
التفصيل واليه أشار بقوله

(والقولة المشهورة الصحيحة * جوازه لكامل القريحه)

هى فى الأصل أول ما يستنبط أى يستخرج من البئر ثم استعير
لأول مستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقاً لأنه سبب حياة الروح
كما أن الماء سبب حياة الجسم ثم استعير للعقل ثم صار حقيقة عرفية فيه
(ممارس السنة) أى الحديث (والكتاب) أى القرآن فيجوز له
(ليتهدى به الى الصواب) لكونه قد حصن عقيدته فلا يضره بعد
ذلك الاطلاع على العقائد الفاسدة وشبهها أما اذا كان بليداً فلا لأنه
لا يقدر على دفع شبههم فربما تمكنت من قلبه وكذا إذا كان ذكياً غير
ممارس السنة والكتاب ومن هنا منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام
للمشتلة على تخليطات الفلاسفة إلا للتبحر (أنواع العلم الحادث) المراد
بالعلم مطلق الادراك لا ما يراد به فى اصطلاح بعض الأصوليين وهو
ادراك خاص أى ادراك النسبة التصديقية لأنه حينئذ لا يقبل التقسيم
الآتى وتقييد العلم بالحدوث للاحتراز عن علم الله تبارك وتعالى اشعاراً
ببتره سبحانه وتعالى عن أن يتصف علمه بالتصور أو التصديق اذ
كل منهما مفسر بالادراك الذى هو وصول النفس الى المعنى ولأن
التصور حصول الصورة وهو من خواص الأجسام فى اطلاقه على
علمه تعالى ايهاً وأن أريد به معنى صحيح وفى هذا تنبيه على أن التقييد
مراد لمن لم يقيد وأنه كان ينبغي له التقييد على أن ذكر الأنواع يكفى

في ذلك لأن علمه تعالى ليس بأنواع لكن المصنف رحمه الله تعالى أراد
 الايضاح (ادراك مفرد) المراد به ما ليس مشتملا على نسبة حكيمية
 (تصورا علم) فادراك كالجنس وتقييده بالمفرد يخرج التصديق ويتناول
 ما لا نسبة له أصلا كادراك زيد وما فيه نسبة الا أنها غير حكيمية كادراك
 بنوة زيد لعمره ونحوهما ودرك اسم مصدر بمعنى ادراك أى وادراك
 وقوع (نسبة) حكيمية (بتصديق وسم) من الوسم وهو التعليم وتقرير
 هذا الكلام أن العلم الذى هو حصول صورة الشيء في الذهن ينقسم
 الى تصور وتصديق أما التصور فهو حصول صورة الشيء فيه من غير
 حكم عليه بنى أو اثبات كادراك الانسان من غير حكم عليه بشيء وأما
 التصديق فهو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أى الإذعان
 لذلك كادراك أن زيدا كاتب أو ليس بكاتب هذا هو مذهب الحكماء
 وليس قول من قال التصديق عندهم هو الحكم خارجا عن هذا لأن
 الحكم مقول بالاشتراك عندهم على معنيين : أحدهما هذا أعنى ادراك
 أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة والآخر ادراك النسبة الحكيمية التى
 هى ثبوت شيء لشيء أو انتفاؤه عنه فعمل من فسر التصديق عندهم بالحكم
 أراد الأول وأما التصديق على مذهب الامام الرازى فركب من أربع
 ادراكات : ادراك المحكوم عليه وادراك المحكوم به وادراك النسبة الحكيمية
 التى هى مورد الايجاب والسلب وادراك ان تلك النسبة واقعة أو ليست
 بواقعة أو من ثلاث ادراكات وحكم ان لم يكن الحكم عنده ادراكا
 والفرق بين المذهبين ظاهر لأنه على مذهبه مركب وعلى مذهبهم بسيط
 كما رأيت ولأن الحكم نفس التصديق عندهم وجزء التصديق عنده.

ولأن تصور الطرفين شطر عنده وشرط عندهم والمتبادر من عبارة المصنف
 مذهب الحكماء (وقدم الأول) أى التصور على التصديق (عند الوضع)
 أى فى الذكر والكتابة والتعلم والتعليم (لأنه مقدم) على التصديق
 (بالطبع) أى بحسب اقتضاء طبيعة التصور أى حقيقته والمقدم بالطبع
 هو الذى يكون بحيث يحتاج إليه المتأخر من غير أن يكون علة فيه
 كالواحد والاثنتين والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق على كلا المذهبين
 لأنه إما شرط أو شرط وعبرة المصنف أحسن من قول بعضهم وقدم
 القول الشارح على الحجّة وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعاً لشمول
 التصور والتصديق فيها القول الشارح وغيره من التصورات والحجّة
 وغيرها من التصديقات * ثم شرع فى تقسيم آخر للعلم بقوله (و) العلم
 (النظري) بإسكان الياء (ما احتاج للتأمل) يعنى الى الفكر والنظر
 كادراك حقيقة الانسان وكادراك انك مبعوث وأن العالم حادث (وعكسه)
 أى مالا يحتاج الى فكر ونظر (هو الضروري الجلى) أى الواضح
 سواء افتقر الى حدث أو تجربة أو لا كتصورك وجودك وادراك أن الواحد
 نصف الاثنين فيدخل فى الضروريات القضايا الاوليات والحدسيات
 والتجربيات وسيأتى بيانها لان الآخرين وان توقفنا على حدس وتجربة
 فليسوا بمتوقفين على فكر ونظر وهذا مجرد اصطلاح فان النظرى منسوب
 الى النظر الاصطلاحي ولا يصدق على التجربة والحدس لما عرفت
 من تفسيره وحينئذ يجب أن يعنوا بالنظر ما هو أعم من القياس ولو احقه
 لثلا ترد الاشياء المكتسبة بالاستقراء والتمثيل وقيل العلوم الحادثة كلها
 ضرورية ووجه بأن العبد لا تأثير له فى شيء من العلوم فحصل العلوم

كلها له لا يقدر على دفعه فيكون ضروريا وقيل كلها نظرية ووجهه بأن
العبد في ابتداء وجوده كان خاليا من جميع العلوم فاكتملها شيئا فشيئا
وقد ذكرنا أن الضروري يطلق بمعنى آخر والخلاف في النسبة بينه وبين
البدهي مع فوائد أخر في الشرح (وما به إلى تصور وصل) على لفظ المبني
للجهول أي توصل أي ما توصل به إلى تصور (يدعى بقول شارح)
لشرحه الماهية ويسمى أيضا معرفا وتعريفا فما واقعة على بعض
التصورات وهو المعروف وذلك كالحيوان الناطق تعريفا للانسان فانه
يوصل إلى تصور الانسان (فلتبتهل) أي فلتطلب مبالغا في الطلب
(وما لتصدق به توصلا) على صيغة المبني للجهول أي ما توصل به
لتصدق نحو العالم متغير وكل متغير حادث فانه يوصل إلى أن العالم حادث
(بحجة يعرف عند العقلاء) أي أرباب هذا الفن وأل في العقلاء للكمال
وسمى بذلك لأن من تمسك به حجب خصمه أي غلبه . ثم لما كان علم الميزان
مبنيًا على أربعة أركان تصورات ومبادئ وتصديقات ومبادئ وكانت
مبادئ التصورات الكليات الخمس المنقسمة إلى الذاتى والعرضى القسمين
من الكلى القسم من المفرد القسم من اللفظ القسم من الدال وكان المراد
دلالة اللفظ الوضعية لعدم اعتبارهم غيرها بدأ بها فقال :

(أنواع الدلالة)

(أنواع الدلالة) اللفظية (الوضعية) وصفها بالوضعية لاستناد جميعها إلى الوضع
والدلالة بتثليث الدال مصدر دل وهي على المفهوم من كلام الشيخ في
الشفاء تطابق على معنيين بالاشتراك أحدهما كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر

فهم أولم يفهم والثاني فهم أمر من أمر كذا حقيقه العلامة ابن عرفة والبدال
ينقسم الى لفظ وغيره والثاني ثلاثة أقسام دال بالعقل كدلالة تغيير العالم
على حدوثه وبالعادة كالمطر على النبات والحجرة على الخجل والصنفرة
على الوجمل وبالوضع كالأشارة على معنى نم مثلا واللفظ ينقسم أيضا
الى هذه الثلاثة دال بالعقل كدلالة اللفظ على لفظه وبالعادة وان
شدت قلت بالطبع كآح على وجع الصدر وبالوضع كالاسد على الحيوان
المفترس فالمجموع ستة وأهل المنطق إنما يبحثون عن الأخير فأشار المصنف
الى تقسيم دلالاته فقال (دلالة اللفظ) الوضعية بتوسط الوضع (على ما)
أى المعنى الذى (وافقه) أى وافق ذلك اللفظ بان وضع له وضعا
حقيقيا أو مجازيا كالانسان للحيوان الناطق والاسد للرجل الشجاع
(يدعونها) أى يسمونها (دلالة المطابقة) لمطابقته أى موافقته له من
قولهم طابق النعل النعل إذا توافقا فالانسان يدل على الحيوان الناطق
بالمطابقة وكذا الاسد على الرجل الشجاع (و) دلالة اللفظ على (جزئه)
أى جزء ما وافقه يدعونها (تضمننا) أى دلالة تضمن لتضمن المعنى
لجزئه كما إذا شككت فى شبح هل هو حيوان أو لا فليلك هو انسان
فهمت أنه حيوان لانه مقصودك ولم تلتفت الى كونه ناطقا وأما دلالة
اللفظ على (ما) أى اللازم الذى (لزم) معناه (فهو التزام) أى دلالة
التزام لالتزام المعنى أى استلزامه له ودلالة العام على بعض أفراده كعبدى
دلالة تضمن لان زيدا العبد مثلا جزء من جملة العبيد من حيث هي جملة
فحصل الجواب عن استشكل القرافى بأنه لا يدل بشيء من الدلالات
الثلاث على فرد من أفرادها لان بعض أفرادها لم يوضع له اللفظ حتى

تكون مطابقة وليس هو جزءاً حتى تكون تضمننا ولا خارجاً حتى تكون التزاماً اذ لو خرج بعضها لخرج سائرهما للمساواة فلا يبقى للعام مدلول وهو باطل وقد أطيننا في الشرح في هذا المقام بيداتع التحقيقات وغرائب الافهام (ان يعقل التزم) هو أى اللزوم أى يشترط في اللزوم كونه لازماً ذهنياً وهو ما يلزم من تصور ملزومه تصوره ويسمى لازماً بيننا بالمعنى الأخص كالزوجية للأربعة وتخصيص اللزوم الذهني باللزوم البين بالمعنى الأخص اصطلاح لبعض المنطقيين وبعضهم يطلق اللزوم الذهني على أعم من هذا أعني ما ليس لازماً في الخارج فقط * والحاصل ان لهم في تقسيم اللزوم طريقين : الأول ان اللزوم ينقسم الى لازم في الذهن والخارج معا كالشجاعة للأسد والى لازم في الذهن فقط كالبصر للعمى والى لازم في الخارج فقط كالسواد للغراب الطريق الثاني ان اللزوم ينقسم الى بين وغير بين والبين ما يلزم فيه من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما بأن لا يحتاج الى دليل وغير البين ما لا يلزم فيه ذلك بل يحتاج الى دليل والبين ينقسم الى ذهني وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللزوم كالشجاعة للأسد وغير ذهني وهو ما لا يلزم فيه ذلك كغاية الانسان للفرس فانه لا يلزم من تصور الانسان تصور غيره فضلاً عن كونه مغايراً له والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني البين بالمعنى الأخص كما أشار اليه المصنف سواء كان لازماً في الذهن فقط كالبصر المفهوم ذهنياً من العمى فان العمى على القول بأنه عدم البصر عما من شأنه أن أن يكون بصيراً يدل على البصر التزاماً مع أن بينهما معاندة في الخارج أو كان لازماً في الذهن والخارج معا كالشجاعة للأسد ويفهم من كلام

للمصنف أن المطابقة لا تستلزم التضمن لجواز بساطة المسمى كالجواهر
ولا الالتزام لجواز أن لا يكون له لازم ذهني خلافاً للفخر الرازي في الثاني
والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة وضعية
بلا خلاف ويقال لها لفظية ونقلية لأنها بمحض اللفظ ودلالة الالتزام
عقلية بلا خلاف لتوقفها على مقدمة عقلية وهي أنه كلما فهم المعنى فهم
لازمه وأما دلالة التضمن فقليل عقلية لأن الفهم فيها متوقف على أمر
زائد على الوضع وهي الجزئية إذ ينتقل من المعنى إلى جزئه وقيل لفظية
هذه إحدى طريقتين في النقل عن المناطقة والطريقة الثانية تحكي
ثلاثة أقوال في دلالة التضمن والالتزام قيل وضعتان وقيل عقليتان
ثالثها دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية وأوجه هذه الأقوال
واعراب كلام المصنف هنا مع تنبيهات شتى وأبحاث شريفة سمحنا
بها في الشرح

فصل في مباحث الألفاظ

اعلم أن المنطقي لا يبحث له عن الألفاظ لكن لما كثر الاحتياج إلى
التفهم بالعبارة واستمر حتى كأن المتفكر يتأجى نفسه بألفاظ متخيلة
جعلوا بحث الألفاظ من حيث أنها تدل على المعاني باباً من المنطق تبعاً
ولذا قدمه فقال (مستعمل الألفاظ) باعتبار دلالة التركيبية والافراديه
(حيث يوجد * اما مركب واما مفرد * فأول) وهو المركب (ما) أى
اللفظ الذى (دل) توطئة لما بعده ويحترز به مع ذلك عن اللفظ المهمل
كدينز على رأى من يسميه لفظاً (جزؤه) يخرج ما لا جزء له كباء الجر
ولامه وماله جزء لا يدل كزيد وأبكم وتأبط شراً وعبد الله والحيوان
(٢ - متن السلم)

الناطق أعلاما وأما ما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة فأنما ذلك قبل جعلها أعلاما أما بعد تصييرها أعلاما فقد صارت دلالتها نسيانها وصار كل جزء منها كالزاي من زيد نص عليه بعض المحققين وأما نحو حجة الاسلام علما إذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى أن المسمى به حجة في الذين فلا نسلم أنه مفرد حتى يلزمنا إخراجهم بل نلتزم أنه مركب إذ ليس التركيب والافراد إلا بحسب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وقول المصنف (على جزء) بضم الزاي (معناه) تنعيم للكلام بذكر متعلقه وبما تقرر سابقا سقط الاعتراض على المصنف بأن التعريف غير مانع لكونه أسقط من التعريف قيده وهو كون تلك الدلالة مقصودة ولكونه يدخل فيه نحو حجة الاسلام علما وبقيت أبحاث شريفة سمحنا بها في الشرح مثال المركب زيد قائم والحيوان الناطق إذا لم يكن علما والمراد الدلالة الجارية على قانون الوضع اللغوي حتى لو أراد أحد بالف انسان مثلا معنى لم يكن مركبا وإن وضعها هو لذلك والمركب ملتبس (بعكس ما) أي المفرد الذي (تلا) هو المركب أي تبعه فهو اللفظ المستعمل الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه فدخل فيه كل لفظ لا يدل جزؤه وقد تقدمت أمثلة ذلك وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد لأن تعريف المركب بالإيجاب والمفرد بالسلب ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقله والقسمة عند المصنف ثنائية وعند بعض أهل المنطق ثلاثية مفرد وهو ما لا يدل جزؤه على شيء كزيد ومركب وهو ما لا جزؤه على معنى ليس جزء معناه كأيكم وعبدالله علما أو على جزء معناه إلا أن دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علما بناء على

خلاف ما حققناه ومؤلف وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة كزيد قائم وأول في البيت مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل وقوله ما تلا عائد الموصول فيه الضمير المرفوع المستتر في تلا وقال المصنف وقولنا ما تلا عائد محذوف لأنه متصل منصوب بفعل اهـ وببحث فيه بأن ما واقعة على المفرد وهو الذي تلا المركب فيكون العائد ضمير الرفع ويجاب بأنه يمكن أن يكون أطلق الموالاة على الاتصال فيكون المركب تلا المفرد بهذا المعنى أي اتصل به فالتقدير المركب بعكس المفرد الذي تلاه هو أي المركب أي اتصل به في البيت السابق (وهو على قسمين أعني) بمصدق الضمير (المفردا) بالنظر إلى معناه (كلى أو) بوصل الهمزة (جزئي) بمنع الصرف للضرورة (حيث وجدا) أي المفرد فالالف للاطلاق (ففهم اشتراك) بين أفراد بمجرد تعقله بحيث يصدق عليها (الكلى) الكلى مبتدأ خبره ففهم اشتراك فخرج زيد المشترك فيه بنوه مثلاً فانه وان كان يشترك في معناه أفراد باعتبار أبوته لهم لكن الشركة هنا قد جرى اصطلاحهم فيها بأنها عبارة عن صدق ذلك المعنى على كثيرين ولذلك يقسمون الشركة إلى الاشتراك اللفظي والمعنوي ويريدون بالأول المشترك وبالتالي الكلى وقسم الاقدمون الكلى إلى ثلاثة أقسام ما لم يوجد منه شيء وما وجد منه واحد فقط وما وجد منه أفراد فجاء المتأخرون وقسموا كل قسم من الثلاثة إلى قسمين فصارت الأقسام ستة فقسموا الأول إلى ما يستحيل وجوده كالجمع بين الضدين وإلى ما يمكن وجوده كبحر من زئبق وقسموا الثاني وهو ما وجد منه واحد فقط إلى ما يستحيل وجوده غير معه كالاله وإلى ما يمكن وجود

غيره معه كشمس وقسموا الثالث الى ما وجد منه أفراد متناهية كاسد
 وإلى ما وجد منه أفراد غير متناهية كصفة وموجود وشيء وثابت فان
 أفرادها غير متناهية اذ منها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته تعالى
 وقد دل الدليل من السنة على أنها لا نهاية لها واستحالة وجود مالا
 نهاية له انما ثبتت في حق الحوادث ولم تجد هذا التمثيل لاحد وانما يمثلون
 له بحركة الفلك على مذهب الفلاسفة من أنها لا أول لها وهو مذهب
 باطل ومعتقد كافر اجماعا ومثل له بعضهم بنعمة الله وليس بصواب لان
 الكلام فيما وجد منه أفراد بالفعل لانهاية لها ونعمة الله لانهاية لها بمعنى
 آخر أى بالنظر لما سيوجد منها أبد الآباد (وعكسه) وهو مالا يفهم
 الاشتراك بالمعنى المتقدم (الجزئى) الجزئى مبتدأ مؤخر وعكسه خبر
 مقدم وذلك كزيد فان مفهومه من حيث وضعه للذات المخصوصة لا يفهم
 الاشتراك ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظى لان المراد هنا الاشتراك
 المعنوى وقدموا الكلى فى تأليفهم على الجزئى لاجل عنايتهم به لانه
 مادة الحدود والبراهين والمطالب غالبا بخلاف الجزئى والمصنف زاد
 عليهم بنكتة أخرى وهى أنه عرف الكلى بامر وجودى وهو كونه مفهم
 اشتراك والجزئى بالسلب وسلب الشيء لا يعقل إلا بعد تعقل وجوده
 وهم عرفوا الكلى بالعدم أى مالا يمنع نفس تصوره من صدقه على
 كثيرين (وأولا) وهو الكلى (للذات) أى الماهية (ان فيها اندرج
 فانسبه) أى انسب الأول وهو الكلى للذات ان اندرج فيها بأن كان
 جزءاً منها فلا يصدق الذاتى حينئذ الا على الجنس والفصل (أو) بمعنى
 الواو أى وانسبه (لعارض إذا خرج) عن الذات أى الماهية الا أنهم

ينسبون على غير قياس فيقولون في النسبة الى عارض عرضي فلا يصدق العرضي على هذا الا على الخاصة والعرض العام ويفهم من هذا النوع كالانسان واسطة مثال الذات الحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه داخل فيهما لتركب الانسان من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل ومثال العرضي الضاحك بالنسبة الى الانسان لما مر أنه مركب من الحيوان والناطق فالضاحك خارج عنه والذاتي والعرضي لهم فيه اصطلاحات كثيرة أشهرها ثلاث اصطلاحات الأول هذا الذي درج عليه المصنف الثاني ان الذاتى هو جزء الماهية المحمول والعرضي مالمس كذلك فالنوع على هذا عرضي الثالث ان الذاتى مالمس بخارج عن الماهية والعرضي هو الخارج عنها فالنوع على هذا ذاتى واعتراض بأن الذاتى منسوب الى الذات فلو كان النوع ذاتيا لزم نسبة الشيء الى نفسه * وأجيب بانها تسمية اصطلاحية لا لغوية ومن ثم لم يقل ذووى على ماهو القاعدة وبأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على ماصدقها ونسبة الحقيقة الى ماصدقها صحيحة واعلم أن المصنف نص على أن أولا في البيت منصوب على الاشتغال قال وهو الأرجح لسكونه كما في التسهيل قبل فعل ذى طلب ويبحث فيه بأن أداة الشرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها الا فيما استثنى وليس هذا منه فلا يفسر طاملا وقاء الجواب كذلك فيجب رفعه بالابتداء والمسوغ التفصيل أو عود الضمير والجواب ان قوله فانسبه مؤخر من تقديم والاصل وأولا انسبه لذات إن اندرج فيها فالقاء زائدة لا تمنع كونه من باب الاشتغال وجواب الشرط محذوف لدلالة فانسبه المذكور عليه ولو جعل فانسبه المذكور جوابا ماصح أن

يتعلق به للذات إذ لا يتقدم معمول الجواب على الشرط ثم أخذ في ذكر السكيات الخمس بقوله (والسكيات) بتخفيف الياء للوزن (خمسة دون انتقاص) ولا زيادة ووجه الخصر أن السكيات إما أن يكون تمام الماهية أو جزءاً منها أو عرضاً لها الأول النوع كالإنسان والثاني أن كان مساوياً لها كالقفل كالناطق أو أعم منها فالجنس كالحيوان والثالث أن خصها بالخاصة والا فالعرض العام وينبغي أن يعلم أولاً أن السؤال عن الشيء إما أن يكون عن حقيقته أو عن تميزه عما التبس به واللفظ الموضوع للأول ما والثاني أي والمسئول عنه بما منحصر في أربعة واحد كلي نحو ما الإنسان وواحد جزئي نحو ما زيد ومتعدد متماثل الحقيقة نحو ما زيد وعمرو ومتعدد مختلفها نحو ما الإنسان والفرس والاجوبة عنها منحصرة في ثلاثة لأن الجواب عن الأول بالحيد وعن الثاني والثالث بالنوع وعن الرابع بالجنس أولها (جنس) وهو ما صدق في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان فما صدق جنس وفي جواب منخرج للعرض العام لأنه لا يقال في الجواب أصلاً لأنه ليس ماهية لما هو عرض له ولا جزءاً لها حتى يقال في جواب ما هو ولا يميز له حتى يقال في جواب أي وإضافة الجواب إلى ما منخرجة للفصل قريباً أو بعيداً وللخاصة مطلقاً ومختلفين إلى آخره يخرج النوع الحقيقي وأما الجزئي فلك أن تقول ليس الكلام إلا في السكيات فلا يحتاج إلى إخراجهم ولك أن تخرجه في جواب ما هو وسيأتي ذكر مراتب الجنس (و) ثانيها (فصل) وهو جزء الماهية الصادق عليها في جواب أي شيء هو

فجزء الماهية يخرج النوع والخاصة مطلقا والعرض العام كذلك والصادق عليها يخرج للجزء المادى كالسقف للبيت وفي جواب أى يخرج للجنس مثاله الناطق لانه اذا سئل عن الانسان باى شىء هو فى ذاته كان الناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشاركه فى الجنس والفصل قسمان قريب وهو ما يميز الشىء عن جنسه القريب كالناطق للانسان وبعيد وهو ما يميز الشىء عن جنسه البعيد كالحساس للانسان ولا يانزم كون الجنس فصلا لانه اذا أتى به فى جواب أى شىء هو فى ذاته كان فصلا واذا أتى به فى جواب ما هو كان جنسا فله اعتباران والكليات تختلف بالاعتبارات (و) ثالثها (عرض) عام وهو الكلى الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها فالكلى جنس والخارج عن الماهية يخرج للجنس والفصل والنوع والصادق الخ يخرج للخاصة والعرض العام اما لازم أو مفارق كالتنفس بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان والفرس ونحوهما لانه بالقوة أو بالفعل خارج عنهما (و) رابعها (نوع) وهو ما صدق فى جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة فما صدق بجنس وفى جواب يخرج للعرض العام و اضافته الى ما خرجة للفصل والخاصة وعلى كثيرين يخرج الحد ومتفقين بالحقيقة يخرج الجنس والمراد بكونه صادقا على كثيرين انه صادق عليها سواء جمعت فى السؤال نحو ما زيد وعمرو وبكر أو أفرد بعضها نحو ما زيد بخلاف الصدق فى تعريف الجنس فانه لا يصح إلا اذا جمعت والمعرف بما ذكر هو النوع الحقيقى وأما الاضافى فهو الكلى المقول على كثيرين فى جواب ما هو المندرج تحت جنس فيبينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى النوع السافل

كألاً إنسان فاته نوع اضافي لا تدراجه تحت جنس وهو الحيوان وحقيقى
لصدق تعريفه عايه وينفرد الاضافى فى الجنس السافل كحيوان والمتوسط
كجسم فان فوقهما جنسا وهو الجوهر وينفرد الحقيقى فى النوع البسيط
كالنقطة لعدم اندراجها تحت جنس والا لزم تركيبها (و) خامسها
(خاص) بتخفيف العباد أى خاصة ورخمه بحذف الهاء للضرورة وهى
الكلى الخارج عن الماهية الخاص بها فالكلى جنس والخارج عن
الماهية يخرج الجنس والفصل والنوع والخاص بها يخرج العرض العام
والخاصة قد تكون للجنس كالماشى للحيوان وقد تكون للنوع كالضاحك
للإنسان وكل خاصة نوع خاصة لجنسه ولا عكس وهى أيضا اما لازمة
أو مفارقة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان وهما أبحاث وتقريرات
شريفة وشحنا بها الشرح (وأول) مبتدا والمسوغ التفصيل وهو الجنس
(ثلاثة بلا شطط) أى زيادة والاصل لا يشطط بتقديم حرف النفى
على حرف الجر لأن حرف النفى أصله التصدير فزحلت عن محلها تزيينا
للفظ (جنس قريب) وهو مالا جنس تحته وفوقه الاجناس ويسمى
الجنس السافل كالحوان فليس تحته جنس بل أنواع حقيقية (أو)
جنس (بعيد) وهو مالا جنس فوقه وتحتة الاجناس ويسمى العالى
كالجوهر بناء على جنسيته وهذا عند الاطلاق أما اذا أريد البعد النسبى
فيقال اما بعيد بمرتبة كالجسم النامى أو بعيد بمرتبتين كالجسم المطلق
وهكذا (أو) جنس (وسط) وهو ما فوقه جنس وتحتة جنس
كالجسم وترك الجنس المنفرد لانه لم يظفر له بمثال ومثل له بعضهم بالعقل
بناء على جنسيته

(فصل) في نسبة اللفظ الى معناه ونسبة معنى لفظ الى معنى لفظ آخر (ونسبة الالفاظ للمعاني) أى مع المعاني على ان اللام بمعنى مع كقولك

فلما تفرقنا كأتى ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلة معا والمراد بالمعنى مايعنى أى يقصد فيشمل الافراد ومتعلق النسبة محذوف أى لبعضها والتقدير ونسبة الالفاظ والمعاني لبعضها البعض. وانما احتجنا الى هذا لان التواطؤ والتشكك كل منهما ليس نسبة لفظ الى معنى بل نسبة المعنى الى افراده (خمسة أقسام بلا نقصان) ولا زيادة. لان اللفظ اما كلى أو جزئى والاول ان كان معناه واحداً فان كان مستويا في افراده فالنسبة بينه وبين افراده (تواطؤ) كالانسان فان معناه لا يختلف في افراده والا بان اختلف فيها فالنسبة بينهما (تشاكك) ويقال تشكك كالنور فانه في الشمس أقوى منه في القمر ويسمى اللفظ في الاول متواطئاً كمعناه وفي الثانى مشككاً كمعناه واذا نظر بين معنى اللفظ ومعنى لفظ آخر فان لم يصدق أحدهما على شىء مما صدق عليه الآخر فالنسبة بينهما (تخالف) أى تباين كالانسان والفرس ويسمى معنيهما متباينين وكذا اللفظان تبعاً لهما (و) اللفظ المفرد ان عدد الواضع معناه فالنسبة بينه وبين ماله من المعاني هو (الاشتراك) كالمحفد على وزن منبر وضع لطرف الثوب وللقدر الذى يكال به وكعين وضع للباصرة وللجارية وسواء تعدد وضعه من لغة واحدة أو من لغات مختلفة نص عليه الفخر في المخلص (عكسه الترادف) أى الترادف أن يكون اللفظ متعدداً والمعنى واحد كالانسان

و بشرقانهما موضوعان للحيوان الناطق (واللفظ) المستعمل (اما
 طلب) ان أفاد طلبا كضرب (أو خير) ان احتمل الصدق فان كان
 الطلب طلب ترك فهو النهى كلا تضرب أو طلب فعل فهو الذي قسمه
 المصنف بقوله (وأول ثلاثة ستذكر) فهو ان دل بذاته على الطلب
 (أمر) حالة كونه (مع استعلاء) أي طلب العلو بان يكون الطالب مظهرا
 له سواء كان عاليا في نفس الامر أولا (وعكسه) وهو الطلب مع اظهار
 الخضوع (دعا و) الطلب (في) حال (التساوى فالتماس وقعا) بالف
 الاطلاق والفاء صلة في الخبر وقد تسمى الثلاثة كلها أمرا وسكت عن
 تقسيم طلب الترك لانه لم يقل ان الطلب اذا كان مع استعلاء أمر أو
 نهى ويحتمل أنه أدرجه في الامر بناء على أن طلب الترك طلب فعل
 بالضد والخلاف في أنه هل يشترط الاستعلاء أو العلو أو هما أولا يشترط
 شيء منهما مشهور في الاصول وخرج بقولنا فيما تقدم ان دل بذاته
 على الطلب دلالة المركب في قولنا أنا عطشان لمن معه ماء على طلب
 التمكن من الماء فان دلالة هذا المركب على طلب فعل المواساة بالماء
 ليست من ذاته أي ليست من جهة وضعه اذ الذي يدل عليه هذا
 المركب بحسب الوضع ان قلنا ان المركبات موضوعة انما هو حصول
 العطش وانما دل على الطلب بطريق الكناية بقرينة وجود الماء
 مع المخاطب فلا يسمى بهذا الاعتبار أمرا ولا دعاء ولا التماسا وبقى قسم
 آخر ليس بطلب ولا خير كالتنى والترجي والقسم وحده بدون جوابه
 والدعاء وصيغ العقود والاستفهام ويسمى هذا في الاصطلاح تنبيها
 والاقترب الى التحقيق أن ما دل على الطلب مفرد كما ذهب اليه الاياري

وهو موافق لاصطلاح النحويين فان فعل الأمر عندهم من أقسام الفعل الذى هو من أقسام الكلمة والكلمة ما وضعت لمعنى مفرد فيلزم أن أقسامها كذلك هذا حاصل ما قاله الامام السنوسى فى شرح ابن عرفة وهذا على أنه يشترط فى المركب جزآن ماديان أما على أنه يكفى جزء مادى وجزء صورى ففعل الامر مركب لانه يدل على الحدث بمادته وعلى الزمن بصورته ولم يذكر المصنف هذا الفصل الا لتمييز الخبر عن غيره لانه المبحوث عنه عند المناطقة

﴿ فصل ﴾ فى بيان الكل والكلية والجزء والجزئية لما ذكر الكل والجزئى استتبعهما بما شاركتهما فى المسادة وهو الكل والكلية والجزء والجزئية (الكل حكما على المجموع) من حيث هو مجموع نحو كل رجل من بنى تميم يحمل الصخرة العظيمة أى مجموعهم لاجمعهم اذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها ونحو ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية الا ان الحكم فى الثانى ثابت لجمعهم بخلاف الاول و (ك) قوله ﷺ ما معناه (كل ذلك ليس ذا وقوع) لما قال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فهذه رواية بالمعنى والمروى أنه ﷺ قال كل ذلك لم يكن قال سيدى سعيد ما حاصله ان هذا التمثيل جار على تأويل مرجوح كما نبه عليه الأبى وغيره والراجع أنه من باب الكلية أى لم يقع واحد منهما لأن السؤال بأم عن أحد الامرين لطلب التعيين بين ثبوت أحدهما فى اعتقاد المستفهم فجوابه إما بالتعيين أو بنفى كل منهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما ولانه قد روى انه لما قال النبي

ﷺ كل ذلك لم يكن قال ذو اليمين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صبح بعض ذلك قد كان لانه انما يتناقى نفي كل منهما لا تقيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي ولان تأخر النفي عن كل لعموم السلب بخلاف تقدمه عليها فليسلب العموم اه وهذا بيان التحقيق في معنى الحديث * ويجاب عن المؤلف بان البحث في المثل ليس من دأب الفحول (وحيثما لكل فرد) أى عليه (حكما فانه) أى الحكم أو القضية المشتملة عليه بتأويلها بالقول (كلية قد علما) نحو كل نفس ذائقة الموت ولا اله الا الله (والحكم للبعض) أى عليه (هو) أى الحكم أو القضية المشتملة عليه بتأويلها بالقول (الجزئية) نحو بعض الانسان كاتب وبعض الحيوان ليس بانسان (والجزء معرفته جليلة) وهو ما تركب منه ومن غيره الكل كالحيوان فانه جزء من الانسان والسقف بالنسبة للبيت

(فصل) في المعارف جمع معرف ويسمى تعريفا وقولا شارحا لشرحه الماهية وتعريف المخاطب بها ومعرف الشيء عما يقتضى تصوره أو امتيازه عن غيره كالحد عند الاصويين (معرف) مبتدأ حذف منه أل للوزن (على ثلاثة قسم) أحدها (حد) تام وناقص (و) ثانيها (رسم) منسوب الى الرسم بالمعنى اللغوي وهو الاثر لا أنه منسوب للرسم المصطلح عليه لئلا يزم نسبة الشيء الى نفسه ويقال له أيضا رسم وهو أيضا تام وناقص (و) ثالثها (لفظي علم) منسوب الى اللفظ المطلق فهو من نسبة الخاص الى العام وزاد بعضهم التعريف بالمثال وبالتقسيم والحق ان هذه الثلاثة داخله في الرسم لانها تعاريف بالخواص (فالحد) التام (بالجنس)

القريب (وفصل) كالحیوان الناطق بالنسبة الى الانسان (وقعا) أما كونه حدا فلأن الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغريفه وأما كونه تاما فلذ كر جميع الذاتیات فيه و يشترط فی تمام الحد تقديم الجنس على الفصل (والرسم) التام (بالجنس) القريب (وخاصة) شاملة لازمة حال كونهما (معا) كقولنا الانسان حیوان ضاحك أما كونه رسمًا فلان الرسم لغة الاثر والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها وأما كونه تاما فلمشابهته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص (وناقص الحد بفصل) قريب وحده كانسان ناطق (أو) به (معا * جنس بعيد لا قريب وقعا) كالانسان جسم ناطق أما كونه حدا فلما مر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتیات فيه (وناقص الرسم * بخاصة) بالقييد السابق (فقط) نحو الانسان ضاحك (أو) بها (مع جنس بعد) بالتنوين للضرورة أى بعيد (قد ارتبط) نحو الانسان جسم ضاحك اما كونه رسمًا فلما مر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع اجزاء الرسم التام ومثل المذكورات فيأمر حدودها فلو أبدلت الجنس القريب أو البعيد أو الفصل بحده كالجسم الناعي الحساس المتفكر بالقوة وكالجسم الناعي الحساس الناطق وكالحیوان المتفكر بالقوة لم يختلف الحكم وبقى التعريف بالعرض العام مع الفصل كالماشي الناطق بالنسبة الى الانسان أو مع الخاصة كالماشي الضاحك وبالفصل معها كالناطق الضاحك والا كثرون على أن الاول والثالث حدان ناقصان والثاني رسم ناقص وفهم من كلام المصنف ان الحد لا يكون الا للماهيات المركبة فتخرج البسائط فلا تعرف الا بالرسم وعلم أيضا أن التعريف لا يكون بغير القول كالإشارة والنقط (وما بد) بتعريف (لفظي لديهم شهرا) أى وما شهز

عندهم بالتعريف اللفظي هو (تبديلي لفظ بـ) لفظ (رديف) له
(أشهر) منه عند السامع كما يقال ما البر فيعرف بأنه القمح وخرج
بالرديف فصل المعرفة وخاصة وقد قدمنا أن التحقيق أنه ليس خارجا
عن الرسم لأنه تعريف بالخاصة مثل لفظ القمح في المثال المذكور
خاصة من خواص البر وكذا التعريف بالمثال نحو الاسم كزيد والعلم
كالنور لأن التعريف فيه بخاصة الشيء التي وقعت باعتبارها المشابهة
المختصة به إذ المعنى الاسم ما يشبه زيدا وكذا التعريف بالتقسيم كما تقدم
في معرف الشيء أنه ما يقتضي تصوره وتصوره وامتيازه عن غيره لأن
التقسيم خاصة من خواص المقسم (وشرط كل) أي المعارف من الحد
والرسم واللفظي بالنظر إلى المعنى (أن يرى مطردا) أي كلما وجد المعرفة
وجد المعرفة فلا يدخل فيه شيء من أفراد غير المعرفة فيكون مانعا
(منمكسا) أي كلما وجد المعرفة وجد هو فلا يخرج عنه شيء من
أفراد المعرفة فيكون جامعا فلا يكون أعم كجسم نام حساس متحرك
بالارادة في تعريف الانسان والا كان غير مانع ولا أخص كمتفكر
بالقوة في تعريف الحيوان والا كان غير جامع و بالنظر الى اللفظ
شرط كل أن يرى (ظاهرا لا) أن يرى (أبعدا) أي أخفى من المعرفة
كالنار جسم كالنفس (ولا مساويا) للمعرفة في الخفاء نحو المتحرك
ما ليس بساكن (ولا تجوزا) بضم الواو مصدرا قال المصنف أي ولا
بالفظ تجوز فهو على حذف مضاف (بلا قرينة) معينة للمراد (بها تحرزا)
على صيغة المبني للمجهول أي تحرز بها عن غيره كتعريف البليد بالحيوان
الناهي فلا يجوز الا إذا دلت قرينة معينة كقولنا حيوان ناهق يدخل

الحمام ويصلي ويقول معينة للمراد سقط الاعتراض بأن المجاز
 لا بد له من قرينة لكونها مأخوذة في تعريفة فلا معنى
 لاشتراطها هنا لأن الذي أخذ في تعريف المجاز هو القرينة المانعة
 عن إرادة الموضوع له اللفظ وهي غير معينة لما أريد باللفظ (ولا) أن
 يرى (بما يدري) أي يعلم (بمحدود) أي معرف بالفتح كتعريف
 الشمس بأنها كوكب نهاري مع أن النهار يتوقف معرفته على الشمس
 لأنها مأخوذة في تعريفه وهذا يختلف باختلاف المخاطب فإذا كان
 المخاطب يعلم النهار من جهة أخرى صح التعريف ومثل ذلك أيضا
 تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم لأن المعلوم معرفته متوقفة على معرفة العلم
 وأجيب بأجوبة فاسدة والحق في الجواب أن المراد من المعلوم ذاته فقط أي
 لا باعتبار المعلوماتية فكأنه قيل العلم معرفة الامر فلا دور وظاهر كلام
 المصنف أن كلا من المذكورات يمكن ادخاله في الحدود وهو ظاهر نعم
 الدور لا يتأتى في الحد لأن معرفة الجزء من حيث ذاته لا تتوقف على
 معرفة الكل (ولا) : (مشارك من القرينة) المعينة للمراد (خلا)
 إلا إذا أريد به كل مما وضع له فيجوز كتعريف القضية بأنها قول
 إلى آخره والقول مشترك بين الملهوظ والمعقول فهو جائز لأن المراد به
 كل منهما والممتنع كتعريف الشمس بأنها عين إلا إذا وجدت قرينة
 معينة (وعندهم) أي المناطقة وخصهم لأنهم الباحثون عن ذلك
 فعند غيرهم كذلك أو الضمير طائد للعلماء مطلقا (من جملة
 المردود * أن تدخل الاحكام في الحدود) أي الرسوم لأن الحكم
 على الشيء فرع عن تصوره كقولنا التفاعل هو الاسم المرفوع وهذا إذا

جعل الحكم جزءاً من الرسم بان تتوقف معرفة المرسوم عليه أما إذا جعل خارجاً عن الرسم فيجوز وبه يجاب عن الامام ابن مالك في قوله الحال وصف فضلة منتصب البيت (ولا يجوز في الحدود ذكر أو) التي للتقسيم (وجائز) ذكرها (في الرسم قادر ما روي) كما تقدم في المعرف للشيء انه ما يقتضى نظوره تصويره أو امتيازته عن غيره ويمتنع اذا كانت للشك أو الابهام فيهما لانتفاء التمييز معهما ولم ينفرد المصنف بهذا بل نقله الزركشي في مقدمته عن الاصبهاني فقال الشيخ زكريا في شرحه لها بل ويجوز ذكر أو في الحقيقي يجعلها للتقسيم والتنويع كما في تعريفهم النظر بأنه الفكر المؤدى الى علم أو غلبة ظن فقط اشترك العلم والظن في كون النظر يؤدي اليهما ولم يرد أن الحد إما هذا وإما هذا على سبيل التشكيك أو الشك بل بمعنى ان قسماً من المحدود حده كذا وقسماً آخر حده كذا فهما في الحقيقة حدان لقسمين متخالفين في الحقيقة انتهى مع تغيير وقد كره الجرجاني في شرح المواقف والمصنف أن يمنع كون تعريف النظر السابق حداً لأن التادية الى علم أو ظن أمر خارج عن حقيقة ولو سلم فهما في الحقيقة حدان والمنع انما هو في الحد الواحد

(باب في القضايا)

جمع قضية من القضاء وهو الحكم لأنها تتضمن الحكم (وأحكامها) وهي التناقض والعكس (ما) واقعة على اللفظ وهي كالجنس تشمل الاقوال التامة والناقصة (احتمال الصدق) حذف الكذب لقبحه والعلم به وتأدياً في حق كلام الله تعالى وكلام رسوله وهذا مخرج لنحو زيد وعمرو (لذاته) أخرج ما يحتمله لذاته كالانشآت من الأمر والنهي

وغيرهما كاسقنى الماء فانه وان احتمل ذلك للآزمه بحسب القرينة وهو
أنا عطشان لا يحتمله لذاته أى مدلوله المطابق وهو طلب السقى ودخل
المقطوع بصدقه من الأخبار وكذا المقطوع بكذبه منها (جرى
بينهم) أى المناطقة (قضية وخبرا) بالنصب على الحالية وشمل القضية
اللفظية والعقلية وتسمى مقدمة ان كانت جزء قياس ودعوى ان افتقرت
الى دليل ومطلوبا عند الشروع فى الاستدلال عليها ونتيجة اذا أنتجها
الدليل (ثم) للترتيب الذكرى فقط (القضايا عندهم قسمان) الأولى
(شرطية) وهى ما ليس طرفاها مفردين ولا فى قوتها والثانية (حملية)
وهى ما طرفاها مفردان أو فى قوتها نحو زيد كاتب وزيد قام أبوه
والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة وسميت حملية باعتبار طرفها المحكوم به شبه
بالشئ المحمول على الآخر (و) القسم (الثانى) وهو الحملية قسمان :
الأولى (كلية) أراد بها هنا ما موضوعها كلى سواء كانت مسورة أولا
ليصح التقسيم الآتى والثانية (شخصية) وهى ما المحكوم عليه فيها
معين كقولنا زيد كاتب سميت بذلك لتشخص موضوعها وتسمى بخصوصية
لتخصص موضوعها (و) القسم (الأول) وهو الكلية أى ما موضوعها
كلى (اما مسور) نحو كل انسان حيوان (واما مهمل) من السور
نحو الانسان حيوان وسميت مهمله لاهمال بيان كمية الافراد فيها وهو
الدال على كمية أفراد الموضوع كلها أو بعضها وهذا فى الحملية لان الكلام
فيها يسمى سورا تشبيها له بسور البلد المحيط بكه أو بعضه (كليا وجزئيا
يرى) وكل منهما اما موجب أو سالب فصارت الأقسام أربعة : واليه
أشار بقوله (وأربع) حذفت التاء من أربع وان كان المعدود مذكرا
(٣ — متن السلم)

للضرورة كما قال المؤلف أو على مذهب من يجوز ذلك (أقسامه) أى
 السور (حيث جرى) لان التسوير (اما) أن يقع بكل ونحوه من
 الألفاظ الدالة على الاحاطة بجميع الافراد فى الايجاب ككل وجميع
 وعامة نحو كل انسان كاتب وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة كلية
 (أو ببعض) ونحوه مما يدل على الاحاطة ببعض الافراد فى الايجاب
 نحو بعض الانسان كاتب وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وجزئية
 (أو بلا * شئ) ونحوه مما يدل على الاحاطة بجميع الأفراد فى السلب
 كلا واحد ولا ديار نحو لا شئ من الانسان بحجر وتسمى القضية بهذا
 الاعتبار مسورة وكلية أيضا كما مر (وليس بعض) ونحوه مما يدل على
 الاحاطة ببعض الأفراد فى السلب نحو ليس بعض الحيوان بانسان
 وليس كل حيوان بفرس وليس جميع الحيوان بناهق وبعض الحيوان
 ليس بناهق وتسمى القضية بهذا الاعتبار أيضا مسورة وجزئية كما مر
 وإلى بقية الأسوار أشار بقوله (أو شبه جلا) أى أظهر الاحاطة
 بجميع الافراد أو بعضها (وكلها) أى كل تلك القضايا الأربع وهى
 الشخصية والمسورة بقسميها والمهملة اذ تقدم التصريح بها فى قوله كلية
 شخصية والاول اما مسور واما مهمل (موجبة وسالبة) الواو للتقسيم
 فالقضايا الأربعة باعتبار قسمي السور الكلى والجزئى والشخصى
 والاهمال أربعة تضرب فى اثنين الموجبة والسالبة (فهى إذا الى الثمان
 آيه) أى راجعة وهى الشخصية الموجبة نحو زيد حيوان والسالبة نحو
 زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة نحو الانسان حيوان والسالبة نحو
 الحيوان ليس بانسان والكلية الموجبة والسالبة والجزئية الموجبة والسالبة

وتقدم التمثيل لهذه الاربعة والمهمة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولذا جاز جعلها كبرى في الشكل الاول والثاني نحو هذا زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما آخر سماه الطبيعية وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد ولا تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية نحو الانسان نوع والحيوان جنس والحق أنها داخلة في الشخصية لان الحكم فيها على شيء معين مشخص في الذهن مخصوص لم يعتبر فيه عموم (و) للقضية ثلاثة أجزاء فالجزء (الاول) في الرتبة وان ذكر آخراً وهو المحكوم عليه لان الاصل في المحكوم عليه التقدم نحو زيد في قولك زيد قائم أو قام زيد (هو الموضوع) أي يسمى به (في الجملة) لانه وضع ليحكم عليه بشيء (و) الجزء (الآخر) بكسر الخاء أي الآخر في الرتبة وان ذكر أولاً وهو المحكوم به إذ الاصل فيه التأخر نحو قائم وقام في المثالين السابقين هو (المحمول) أي يسمى به لجملة على شيء حال كونهما (بالسوية) أي مصطحبين في الذكر بمعنى أنه لا ينفرد أحدهما عن الآخر بل يذكران معاً أو المراد أنهما مستويان في أن كلا منهما وضع له اسم والجزء الثالث النسبة الواقعة بينهما ويسمى اللفظ الدال عليهما رابطة لدلالته على النسبة الرابطة ، والرابطة تارة تكون اسما كلفظة هو وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلا ناسخا للابتداء ككان ويسمى رابطة زمانية وقد تحذف الرابطة كثيرا في لغة العرب اكتفاء عنها بالاعراب والربط اللفظي وتسمى الجملة حينئذ ثنائية وعند التصريح بالرابطة ثلاثية فان صرح بالجهة أيضا فرباعية ولا تسمى عند التصريح بالسور خماسية لان معنى السور ليس لازما للقضية * واعلم أن كل

واحدة من القضايا الثمانية المتقدمة ان جعلت اداة السلب جزءا من محمولها
سميت معدولة و إلا سميت محصلة ووجودية فترجع القضايا الثمانية الى
ستة عشر من ضرب اثنين في ثمانية وسميت الأولى معدولة لأن أداة
السلب عدل بها عن أصل مدلولها وهو قطع النسبة وجعلت جزءا من
المحمول فإذا قلت الانسان هو ليس بكاتب فأداة السلب جزء من المحمول
وبها صار المحمول عدليا لتأخرها عن الرابطة وقد تكون أدواته جزءا
من الموضوع نحو كل لا حيوان جماد فتسمى القضية معدولة الموضوع
أو جزءا منها فتسمى معدولتهما نحو كل لا حيوان هو لا انسان هذا
في الموجبة ومثال السالبة المعدولة المحمول فقط زيد ليس هو لا عالم
فأداة السلب الأولى ليست جزءا من المحمول بل هي لقطع النسبة لتقدمها
على الرابطة والثانية جزء من المحمول ومثال المعدولة الموضوع فقط
لا شيء من غير الحيوان بانسان ومعدولتهما نحو ليس غير الحيوان بغير
جماد والتحقيق ان الموجبة ان كان محمولها موجودا في الخارج اقتضت
وجود الموضوع نحو زيد قائم وإلا فلا نحو زيد ممكن أو معلوم أو
مذكور أو غير عالم وقد جرت عادة القوم أن يعبروا عن الموضوع بـج
وعن المحمول بـب فيقولون كل ج ب دون كل انسان حيوان مثالا للاختصار
ولدفع توهم انحصار جزئيات الأحكام في مادة * واعلم أنه لا بد لنسبة
القضية من كيفية في نفس الامر وتسمى مادة واللفظ الدال عليها جهة
فان ذكر في القضية سميت موجبة وتلك الكيفية هي الضرورة والامكان
والدوام والاطلاق وعد المتأخرون القضايا باعتبارها الى ثلاثة عشر
ترجع إلى أربعة أقسام الأول الضروريات الخمس الضرورية المطلقة

والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والوقفية والمنشئة الثاني الدوائيم
 الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنتان الممكنة
 العامة والممكنة الخاصة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية
 اللادائية والوجودية اللاضرورية وبيان هذه القضايا وتمييز بسيطها من
 مركبها مذكور في المطولات وقد أفردنا ذلك وما يتعلق به بمنظومة وشرحها
 فليرجع اليهما ولعل المصنف تركها لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة
 وترك تفسير الرابطة لعدم لزوم ذكرها في جميع اللغات وإنما يلتزم ذكرها
 الفرس مع أن لغة العرب تستغنى عنها كما ذكره الامام السنوسي بالاعراب وترك
 المنحرفات لعدم كثرة نفعها وإنما ذكر تدرييا للطلبة وامتحانا للافكار *
 ولما فرغ من تقسيم العملية أخذ في بيان الشرطية وأقسامها فقال (وان على
 التعليق) أي ربط احدى القضيتين بالأخرى وعلى معنى الباء (فيها) أي القضية
 (قد حكم) أي ان حكم فيها بالربط المذكور (فانها شرطية) وإنما
 جعلنا التعليق بمعنى الربط المذكور لانه لا بد من جعل كلامه شاملا
 للمنفصلة والمتصلة لانه سيقسم الشرطية اليهما والربط المذكور في المتصلة
 ظاهر وفي المنفصلة باعتبار أنه قد وقع الربط بين جزأها بالعناد أي كل
 منهما لا ينفك عن معاندة الآخر وانه لا يصح الاقتصار على أحدهما
 فلا تقول العدد اما زوج وتسكت ويصح كون التعليق باقيا على معناه
 ويراد أن الشرطية ما حكم فيها بالتعليق صريحا أو استلزاما فتدخل
 المنفصلة لأن ثبوت أحد طرفيها متوقف على انتفاء الآخر أو انتفاء
 أحدهما متوقف على ثبوت الآخر (وتنقسم أيضا) كما انقسمت العملية
 الى ما مر (الى شرطية متصلة) نحو ان كانت الشمس طالعة فالتهار

موجود وسميت شرطية لوجود أداة الشرط فيها ومتصلة لا اتصال طرفيها
 صدقا ومعية (ومثلها) في الربط المتقدم (شرطية منفصلة) نحو اما أن
 يكون العدد زوجا أو فردا وفي قولنا ومثلها في الربط اشارة الى أن
 تسميتها شرطية تجوز باعتبار الربط الواقع بين طرفيها بالعناد أو هي
 حقيقة اصطلاحية وتسميتها منفصلة لوجود خرف الانفصال فيها وهو
 اما مثلا الذي يصير القضيتين قضية واحدة والاتصال عدم الاجتماع في
 الصدق أو في الكذب أو فيهما معا كما يأتي (جزأهما) أي الجزء الاول والثاني
 من المتصلة والمنفصلة (مقدم وتالي) أي الجزء الاول في الذكر في
 المنفصلة وفي الرتبة في المتصلة يسمى مقدما وان ذكر آخر في المتصلة
 والجزء الثاني كذلك يسمى تاليا وان ذكر أولا في المتصلة نحو النهار
 موجود ان كانت الشمس طالعة أما المنفصلة فلا ترتيب بين جزأها الا
 في الذكر فأيها ذكرته أولا فهو المقدم وأيها ذكرته آخره فهو التالي
 (أما بيان ذات الاتصال) أي المتصلة (ما أوجبت) أي اقتضت
 (تلازم) أي تصاحب (الجزأين) المقدم والتالي سواء كان لصاحبهما
 على وجه اللزوم وتسمى اللزومية وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على
 تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما توجب ذلك وهي ما بسببه يستلزم
 المقدم التالي كالسببية بأن يكون المقدم سببا في التالي نحو كلما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود أو مسببا عنه كما لو عكست هذا المثال
 أو يكونا مسببين عن سبب آخر نحو ان كان النهار موجودا فالعالم مبضوء
 اذ وجود النهار واضاءة العالم مسببان عن طلوع الشمس وكالتضاييف
 نحو ان كان زيد أبابكر فبكر ابنه أو كان لاعلى وجه اللزوم وتسمى

القضية حينئذ اتفاقية وهي التي يحكم فيها بما مر لا لعلاقة توجبه بل
اتفق أنهما وجدنا معا نحو ان كان الانسان ناطقا فالجمار ناهق إذ لا
علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الجمار حتى يستلزم أحدهما الآخر
بل اتفق أنهما وجدنا معا وإنما فسرنا التلازم في كلام المصنف بالتصاحب
ليشمل كلامه الاتفاقية قانها متصلة ولا تلازم بين جزأيه * واعلم أن
ما ذكره المصنف هو في الموجبة لأنها التي يحكم فيها بالصحة وأما السالبة
نحو ليس ان كان هذا انسانا كان حجرا فتسميتها متصلة أو لزومية
لمشابهتها للموجبة والافهى ليس فيها اتصال ولا لزوم (وذات الاتصال)
أى المنفصلة (دون مين) أى كذب (ما أوجبت تنافرا) أى تنافيا
وعنادا (بينهما) أى المقدم والتالى (أقسامها) أى المنفصلة (ثلاثة
فلتعلم) فالمنفصل إما (مانع جمع) وهي التي حكم فيها بالتنافي بين جزأيه
صدقا نحو هذا الشيء إما شجر أو حجر وتركب من الشيء والأخص
من تقيضه (أو) مانع (خلو) وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها
كذبا نحو اما أن يكون الشيء غير أبيض واما أن يكون غير اسود وتركب
من الشيء والاعم من تقيضه (أو) مانع (هما) أى مانع الجمع والخلو
فالضمير في الأصل مضاف اليه فلما حذف المضاف انفصل الضمير فقام
مقام المضاف المرفوع فارتفع أى صار ضمير رفع معطوفا على مانع جمع
ولا يصح كونه معطوفا على المضاف اليه المتقدم كما هو ظاهر فالمنفصلة
التي هي مانعة جمع ومانعة خلو هي التي حكم بالتنافي بين طرفيها صدقا
وكذبا وتركب من الشيء وتقيضه نحو اما أن يكون العدد زوجا أو غير
زوج أو من الشيء والمساوى لتقيضه كقولنا العدد إما زوج وإما فرد

فطرقا هذه القضية لا يجتمعان ولا يرتفعان (وهو) أى مانعهما (الحقيقى)
وتسمى القضية حينئذ حقيقية وسميت الأولى مانعة جمع لاشتغالها على
منع الجمع بين طرفيها فى الصدق والثانية مانعة خلو لاشتغالها على منع
الخلو عن طرفيها بمعنى أنهما لا يكذبان معا والثالثة حقيقية لأن التناقض
بين طرفيها أتم منه فى الآخرين (الاخص) من الاولين (فاعلم)
فكل حقيقية يصدق عليها أنها مانعة جمع وأنها مانعة خلو دون العكس
فتجتمع الثلاثة فى نحو العدد أما زوج أو فرد وتنفرد مانعة الجمع بنحو
أما أن يكون الشيء أبيض أو أسود ومانعة الخلو بنحو أما أن يكون
الشيء غير أبيض أو غير أسود ولكل من مانعة الجمع ومانعة الخلو
تفسير آخر أخص مما ذكر فإن اردته فزد فى آخر كل من تفسيريهما
المتقدمين كلمة فقط فتكون الحقيقية مباينة لكل منهما بهذا التفسير
وهذا فى المنفصلات الموجبات وأما السوالب فتسميتها مانعة جمع أو
مانعة خلو أو حقيقية تجوز لمشايتها موجباتها أو حقيقية اصطلاحية
والا فهي تسلب منع الجمع أو منع الخلو أو منعهما نحو ليس أما أن يكون
الشيء انسانا وأما أن يكون ناطقا فيصح التمثيل بهذه الثلاثة وقد تتألف
الحقيقية من أكثر من جزأين فى الظاهر نحو العدد أما زائد أو ناقص
أو مساو فهي بحسب الحقيقة مؤلفة من جزأين فقط والاصل العدد
أما زائد أو غير زائد فحذف غير زائد وعبر عنه بناقص أو مساو لانه
بمعناه فالعناد حقيقة انما هو بين الزائد وغيره أما مانعة الجمع فتتألف
من أكثر من جزأين حقيقة وكذا مانعة الخلو * واعلم ان الشرطية
ان كان الحكم فيها على وضع معين فمخصوصة نحو ان جثنى الآن.

أكرمتهك وزيد الآن اما كاتب أو غير كاتب والا فان ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الأوضاع الممكنة فكلية أو بعضها فجزئية والا فهيلة نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا واما أن يكون العدد زوجا أو فردا وسور الشرطية الكلية إذا كانت متصلة موجبة كلما ومهما نحو مهما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كانت منفصلة موجبة دائما نحو دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا وان كانا سالتين ليس البتة. نحو ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا وليس البتة اما ان يكون الشيء انسانا أو ناطقا وسور الجزئية ان كانت موجبة متصلة أو منفصلة. قد يكون نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا أو فرسا وان كانت سالبة متصلة قد لا يكون. وليس كلما ونحوهما نحو ليس كلما كان الشيء حيوانا كان ناهقا وان كانت سالبة منفصلة ليس دائما وقد لا يكون نحو قد لا يكون اما أن يكون الشيء حيوانا أو ناهقا وكل من المتصلة والمنفصلة تتألف من حليات أو من شرطيات أو منها وأمثلتها وبيان أقسامها مذكورة في المطولات . ولما فرغ من القضايا شرع في أحكامها على طريق الاختصار والاقتصار على غير الموجهات كما هو دأب المختصرات فمن جملة الأحكام التناقض . وقد أخذ فيه فقال

(فصل في) تعريف وأحكام (التناقض) وقدموه على العكس لانه يعم سائر القضايا إذ كل قضية لها تقيض بخلاف العكس فان بعض القضايا لا ينعكس وهو لغة إثبات الشيء ورفعها واصطلاحها ما عرفة المصنف بقوله (تناقض) مبتدأ والمسوغ لإرادة مفهوم هذا اللفظ وهو

شيء معين وقال المصنف التفصيل (خلف) بضم الخاء اسم مصدر
 أى اختلاف (القضيتين) يخرج عنه اختلاف المفردين كزيد لا زيد
 والمفرد والقضية كزيد وعمرو قائم واختلاف غير القضايا من المركبات
 الانشائية وغيرها ودخل اختلافهما بالعدول والتحصيل كزيد قائم زيد
 هو لا قائم فان المحمول فى الاولى قائم وفى الثانية لا قائم لان حرف
 العدول جزء من المحمول والاختلاف بالموضوع والمحمول والزمان
 والمكان والقوة والفعل والجزء والكل والآلة والعلة والتميز والمفعول
 الى غير ذلك مع اتفاق الكيف فأخرج جميع ذلك بقوله (فى كيف)
 أى إيجاب وسلب (وصدق واحد) من القضيتين وذكر واحدا لانهما
 بمعنى القولين والواو للحال أى والحال ان صدق احدهما وكذب
 الاخرى (أمر قفى) أى تبع دائما يعنى أنه يكون أمرا مطردا فأخرج
 القضيتين المختلفتين فى الكيف وليستا بهذه الحالة كما اذا جاز صدقهما
 أو كذبهما كأن اختلفا فى الموضوع أو المحمول أو الزمان أو المكان
 أو القوة والفعل أو الجزء والكل أو الآلة أو العلة الى غير ذلك مع
 اختلافهما بالإيجاب والسلب نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم وكذا نحو
 كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فانهما كاذبتان لان
 مفهوم المحمول انما هو ثابت لبعض أفراد الموضوع وكقولنا بعض
 الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان وكقولنا
 كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان اذ المراد بقوله وصدق
 واحد أمر قفى كون صدق احدهما وكذب الاخرى أمرا لازما لا
 اتفاقيا وصدق احدى هاتين القضيتين وكذب الاخرى أمر اتفاقى.

لا لازم فلا تناقض بينهما لان المنطقى انما يعتبر الأمور المطردة نعم
الجزئية اللازمة لاحدى الكليتين والكلية الأخرى متناقضتان وكذا
أخرج نحو بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان لان صدق
احدهما وكذب الاخرى اتفاقى لا اطراد له بدليل تخلفه فى نحو بعض
لحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان معا وأخرج
أيضا نحو زيد انسان زيد ليس بتاتق لان صدق احدهما وكذب
الاخرى لا اطراد له بدليل تخلفه فيما اذا اختلف المحمولان ولم يكونا
متساويين نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد وانما صدقت احدى هاتين
القضيتين وكذبت الاخرى لما اتفق من مساواة محمول احدهما لمحمول
الاخرى فقد اكتفى المصنف بقوله قفى الذى هو عبارة عن الاطراد
عن قولهم لذاته لأن الأول يخرج ما يخرج الثانى وتقرير كلام المصنف
على هذا الوجه من نقائس التحقيقات وبه يندفع عن المصنف الاعتراض
بأن التعريف غير مانع لصدقه على المثل المتقدمة ونحوها ولم أر أحدا
عرج عليه وفى تفسير كلام المصنف هنا وجه آخر وابحاث شريفة
سمحنا بها فى الشرح (فان تكون) القضية (شخصية أو مهمة *
فنقضها) أى نقيضها على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو منقوضها
على أنه بمعنى اسم المفعول وهو الاشهر أو المصدر باق على معناه غير
مؤول (بـ) حسب (الكيف) حاصل بـ (أن تبدله) أى الكيف فتبدل
الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب فتقيض زيد قائم زيد ليس بقائم
وبالعكس ونقيض الانسان حيوان عند المصنف الانسان ليس بحيوان
وبالعكس وعند غيره نقيض المهمة انما هو كلية تخالفها فى الكيف

لأنها في قوة الجزئية فنقيض الانسان حيوان لاشئ من الانسان بحيوان
ونقيض الانسان ليس بحيوان كل انسان حيوان وما قررنا به المتن هو
الذي يدل عليه كلام المصنف في شرحه فيكون قوله ان تبده خبيراً
وحذف الجار مع أن مطرد واحتز بقوله بحسب الكيف عن التناقض
بحسب الجهة فله أحكام مذكورة في المطولات ويصح جعل أن تبده
بدلاً من الكيف بدل احتمال ويكون قوله بالكيف خبراً والمقصود هو
البدل أي فنقضها حاصل بتبديل الكيف كما تقول تفنى زيد علمه أي
علم زيد وكما جوز في قوله:

« صددت الكاس عنا أم عمرو * وكان الكاس مجراها اليمين »
أن يكون الكاس اسم كان ومجراها بدل منه واليمين خبر باعتبار
البدل (وان تكن) القضية (محصورة بالسور) الكلي أو الجزئي.
الموجب أو السالب (فانقضض بضد سورها المذكور) فيها فسور الايجاب
الكلي ضده سور السلب الجزئي وبالعكس وسور السلب الكلي ضده
سور الايجاب الجزئي وبالعكس فإذا عرفت هذا (فان تكن) القضية
(موجبة كلية) نحو كل انسان حيوان ف (تنقيضها سالبة جزئية)
وبالعكس وهي في المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس
(وان تكن سالبة كلية) نحو لاشئ من الانسان بحجر (فنقيضها
موجبة جزئية) وبالعكس وهي في المثال المذكور بعض الانسان حجر
وبالعكس اذ لو كانتا كليتين جاز كذبها معا بان يكون موضوعهما أعم
من مجموعهما ولو كانتا جزئيتين جاز صدقهما معا بان يكون موضوعهما
كذلك والنقيضان لا يكذبان معا ولا يصدقان معا وفي بعض النسخ

بدل البيت الاخير وان تكن سالبة جزئية * نقيضها موجبة كلية
وأجر جميع ما ذكر في الشرطية مثال التناقض فيها كلما كان هذا انسانا
كان حيوانا ليس كلما كان هذا انسانا كان حيوانا

(فصل في تعريف أحكام (العكس) وهو لغة التبديل والقلب
تقول عكست حاشية الثوب اذا قلبتها وجعلت أعلاها أسفلها وفي
الاصطلاح يطلق على القضية التي وقع التحويل اليها وعلى المصدر وكل
منها ثلاثة أقسام عكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف وعكس
مستو وهو الذي اقتصر عليه المصنف لأنه أكثر استعمالا ولذا
قيده بقوله (المستوى) وعرفه على أنه مصدر بقوله (العكس) المستوى
(قلب) أي تبديل (جزأى القضية) أي الموضوع والمحمول في
الجملية والمقدم والتالى في الشرطية فخرج قلب جزأى غير القضية كالمركب
الاضافى فلا يسمى عكسا في الاصطلاح وخرج عكس النقيض الموافق
فانه قلب نقيضهما وعكس النقيض المخالف فانه قلب أحدهما ونقيض
الآخر وسندكرها ولم يقيد القضية بكونها ذات ترتيب طبيعي وهو في
ذلك موافق لكثير من العلماء ممن عرف العكس وقد اعترض عليهم
بدخول المتفصلة مع أنها لا عكس لها اصطلاحا لأنها لا ترتيب طبيعيا
بين جزأىها ويجاب بأنه لا يحتاج الى هذه الزيادة لأن قوله قلب جزأى
القضية يقتضى أن كل واخذه موضع طبيعى والا لم يكن عكسا وعبرة
المصنف أحسن من قول بعضهم أن يصير الموضوع محمولا
والمحمول موضوعا لتناولها الشرطيات المتصلة (مع بقاء المصدق)
يعنى أنه اذا كان الاصل صادقا كان العكس كذلك لان العكس لازم

للقضية وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم وليس المراد صدقهما في الواقع بل بأن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لازم صدق العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق لأن التصديق لا يقتضى وقوع الصدق. فخرج بهذا القيد قلبها لا مع بقاء الصدق كقولنا في عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان فلا يسمى هذا عكسا وترك المصنف الكذب لأنه لا يلزم من كذب الأصل كذب العكس اذ لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الا انسان حيوان ولم يقل مع بقاء الصدق على وجه اللزوم لاجراج نحو كل ناطق انسان اذا جعلته عكسا لكل انسان ناطق فانه صادق لكن الصدق فيه اتفاقى لما اتفق من مساواة المحمول للوضوع بدليل تخلفه في عكس كل انسان حيوان لو عكستها كلية وكذا بعض الانسان ليس بحجر اذا عكسته الى بعض الحجر ليس بانسان فانه صادق لكن صدقه اتفاقى لما اتفق من مباينة الموضوع للمحمول تبائنا كليا اذ يتخلف في نحو بعض الحيوان ليس بانسان والجواب عن المصنف أنه لا حاجة الى هذه الزيادة لان قوله مع بقاء الصدق يغنى عنها لان المراد ببقاء الصدق لزومه وهو عكس الكلية الموجبة كنفسها لا يلزم معه الصدق وكذا عكس الجزئية السالبة مع أن عكس نحو كل انسان ناطق الى كل ناطق انسان خارج أيضا بقوله الا الموجبة الكلية فعوضها الموجبة الجزئية (و) مع بقاء (الكيفية) أى الايجاب والسلب بمعنى أن الاصل ان كان موجبا يكون العكس موجبا أو سالبا فسالبا وهذا يخرج قلبها لا مع بقاء الكيفية كقولك في عكس بعض الانسان حيوان ليس بعض

الحيوان بانسان فلا يسمى هذا عكسا في الاصطلاح (و) مع بقاء (الكم) أى الكلية والجزئية (الا) كم (الموجب) بحذف التاء ترخيا للضرورة أى الموجبة (السكية) نحو كل انسان حيوان فلا يبقى في عكسها بل تبدل كليتها بالجزئية واليه أشار بقوله (فعوضوها) أى المنطقة (الموجب) بحذف التاء لما مر (الجزئية) وهي في المثال المذكور بعض الحيوان انسان وكذا ما في قوتها وهي الشخصية ان كان مجموعها كليا والا فكأنفسها وهذا القيد الاخير لم نجده لغير المصنف في تعريف العكس وهو حسن وقد تقدم ان القضايا ثمانية أقسام : أربع موجبات وهي الشخصية والكلية والجزئية وانهملة وأربع مثلها سواب قال أربع الموجبات عكس كل واحدة منها بالمستوى جزئية موجبة فقولك زيد حيوان عكسه بعض الحيوان زيد وكل انسان حيوان بعض الانسان حيوان والانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان ويصح عكس المهملة الموجبة الى مهملة وكل ذلك داخل في تعريف المصنف وأما الاربع السواب فلا ينعكس منها الا الكلية والشخصية فينعكسان كاتقسهما فعكس لاشيء من الانسان بحجر لاشيء من الحجر بانسان وعكس ليس زيد بعمر وعمر وليس زيد وعكس ليس زيد بحجر لاشيء من الحجر زيد لان الشخصية في حكم الكلية وأما الجزئية السالبة والمهملة السالبة فلا عكس لهما واليه أشار بقوله (والعكس) المستوى (لازم لغير ما وجد فيه) أى فيه (اجتماع الخستين) وهما الجزئية والسلب والذي وجد فيه هو الجزئية السالبة (فاقتصد) أى توسط في الأمور وهو تتميم للبيت فالجزئية السالبة لا عكس لها لزوما بدليل.

الانتقاض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب
الالاخص عن بعض أفراد الاعم ولا يصدق سلب الأعم عن بعض
أفراد الأخص فيصدق نحو بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان
وقيدنا بقولنا لزوما لانه قد يصدق عكسها في بعض المواد اذ يصدق
بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه أيضا وهو بعض الحجر
ليس بانسان (ومثلها) أى التي اجتمع فيها الخستان في عدم لزوم العكس
(المهمة السلبية) نحو الحيوان ليس بانسان (لأنها) أى المهمة السلبية
(في قوة الجزئية) السالبة كما تقدم فامثال المذكور في قوة بعض الحيوان
ليس بانسان وخرج بالمستوى عكس النقيض فانه يلزم ما وجد فيه
اجتماع الخستين (والعكس) الاصطلاحى مطلقا (في مرتب بالطبع)
والمراد به ما يقتضى المعنى ترتيبه بحيث لو أزيل تغير المعنى ويفسر الترتيب
بالطبع أيضا بكون الثانى يتوقف على الأول ولا يتوقف الأول على
الثانى والمرتب بالطبع من القضايا هو الجملة والشرطية المتصلة وجميع
ما تقدم من الاحكام شامل للشرطية المتصلة مثلا كلما كانت الشمس
طالعة كان النهار موجودا تنعكس الى جزئية موجبة وهى قد يكون اذا
كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (وليس) العكس (في مرتب
بالوضع) أى الذ كر دون بالطبع وهو المنفصلة نحو اما أن يكون العدد
زوجا واما أن يكون فردا فاذا بدلنا طرفيها وقلنا اما أن يكون العدد
فردا واما أن يكون زوجا لم يسم هذا التبديل عكسا لان الترتيب بين
طرفيها ليس طبيعيا أى يقتضيه المعنى بحيث لو أزيل تغير المعنى بل

بل الترتيب الذكري في ذلك موكل الى اختيار المتكلم اذ المعنى فيه متحد بدل أو لم يبدل * وأما عكس النقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الصديق والكيف على وجه اللزوم نحو كل انسان حيوان كل ما ليس بحيوان هو ليس بانسان * وأما عكس النقيض المخالف فهو تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصديق دون الكيف على وجه اللزوم نحو كل إنسان حيوان لا شيء مما ليس بحيوان بانسان وسمى هذا مخالفاً لمخالف طرفيه إيجاباً وسلباً والذي قبله موافقاً لتوافقهما وتفصيل أحكام هذين العكسين مذكور في المطولات * ولما فرغ رحمه الله تعالى من مبادئ التصورات ومقاصدها ومن مبادئ التصديقات شرع في أسنى المطالب وأعلى المقاصد وهو مقاصد التصديقات وهي الحجج ويقال لها القياس فقال

(باب في القياس)

ووجه كونه أسنى المطالب ان المستفاد منه تصديق ومن غيره تصور والتصديق أشرف من التصور لاشتماله على النسبة التي هي أشرف أجزاء القضية وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر، واصطلاحاً ما أشار إليه بقوله (ان القياس) قول ملفوظ أو معقول (من قضايا صوراً) أى ركب بصورة مخصوصة فقول جنس خرج عنه المفرد لان القول عند المناطقة خاص بالركب، وقوله من قضايا صوراً خرج المركب الذي ليس بقضية والقضية الواحدة وان لزمها لذاتها قول آخر كعكسها المستوى

أو عكس تقيضها والمركبة نحو زيد قائم لا دائما اذ لا يطلق عليها أنها قضيتان وإن كانت في قوة القضيتين ، والمراد أن القياس مؤلف من قضيتين فكثر على القول بأن القياس يتألف من أكثر من قضيتين كما سيأتي بيانه فال مؤلف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من أكثر كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده ، فهذا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده ، والاول يسمى بسيطا أى والثانى مركبا وليس ذكر الماتن كيفية تركيب القياس المركب فيما سيأتي تكرارا لما هنا لان تعريف القياس الشامل للبسيط والمركب لا يقتضى معرفة كيفية تركيب القياس المركب بخصوصه متميزا عن البسيط والحق ان القياس المركب راجع الى أقيسة بسيطة في الحقيقة (مستلزما) حال من ضمير صورا اخرج الاستقراء والتمثيل والضروب العقيمة التي لا يقطع بصدق لازمها لا مكان تخلف مدلولها عنها . وفي اخراج الاستقراء والتمثيل بما ذكر بحث ذكرته في الشرح وفي حاشيتي . على شرح ايساغوجي لشيخ الاسلام (بالذات) أى بذاته قال عوض من الضمير أخرج الضروب العقيمة التي يقطع بصدق لازمها لخصوص المادة نحو لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فانه يستلزم لا شيء من الانسان بصهال لكن لا بالذات بل لصحة ذلك في المادة اتفاقا ، واخرج نحو قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق بحول أولاهما موضوع الاخرى نحو زيد مساو لعمر وعمر مساو لبكر فان هاتين القضيتين مستلزمتان زيد مساو لبكر لا لذاتهما بل

بواسطة صدق مقدمة أجنبيه وهى أن مساوى المساوى لشيء مساو
لذلك الشيء ولذلك صدق هذا اللازم فلم تصدق لم يستلزم القياس
شيئا كما إذا قلنا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق لا يلزم
منه أن الانسان مباين للناطق لأن مباين المباين لشيء لا يلزم أن يكون مبايناً
لذلك الشيء وكذا إذا قلنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف
الأربعة لا يلزم منه أن يكون الواحد نصف الأربعة لأن نصف النصف
لشيء لا يكون نصفاً له (قولا آخر) أى لا يكون عين إحدى المقدمتين
فاذا قلت كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كل إنسان جسم
وهو ليس عين إحدى المقدمتين فاخرج بقوله قولا آخر القضيتين
المستلزمين لاحداهما لأن اللازم ليس قولا آخر * فان قلت التعريف
شامل للقضيتين المستلزمين لعكسهما فلا يكون مانعاً * قلت لا نسلم ذلك
إذ هذا خارج بقوله قولا لأنه أفرد فدل على أن مراده به القول الواحد
والقضيتان المذكورتان يستلزمان قولين لا قولاً واحدا والمراد بالزوم
ما يعم البين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الأول وغير
الكامل وهو باقى الأشكال ، والمراد أنه يستلزم متى سلم ولا يشترط أن
يكون مسامياً بالفعل ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة
كما مر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل إنسان جماد وكل جماد حمار فهذا
وان كان مؤلفاً من قضيتين كاذبتين إلا أنه بحيث لو سلم استلزم ان كل
إنسان حمار لأن القياس يجب أن يعرف بتعريف شامل للخطابة والسفسطة
والجدل والشعر والبرهان لأن هذه كلها أقيسة ولزوم الشيء للشيء كون
الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجد فى الواقع وإنما قال من

قضايا ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لأنهم عرفوا المقدمة بأنها
 ما جعلت جزء قياس فأخذوا القياس في تعريفها فلو أخذت هي أيضا
 في تعريفه لزم الدور (ثم القياس عندهم) أى المنطقة (قسمان * فمنه)
 أى القياس (ما يدعى) أى يسمى (بالاقترانى وهو الذى دل على النتيجة *
 بقوة) أى بقوة أى معناه يعنى أن النتيجة تكون أجزاؤها متفرقة فيه
 ولا تكون مذكورة فيه بهيئتها الاجتماعية مثلا كل جسم مؤلف وكل
 مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث فهذه النتيجة لم تذكر بهيئتها الاجتماعية
 في القياس بل ذكرت فيه متفرقة وان شئت قلت هو الذى لم تذكر فيه
 النتيجة ولا نقيضها بالفعل وهذا بخلاف الاستثنائى كما سيأتى وسمى اقترانىاً
 لاقتران الحدود فيه بلا استثناء (واختص) القياس الاقترانى
 (بالحملية) هذا ما ذهب اليه المصنف كابن الحاجب ومع كون ابن سينا
 هو الذى استخرج الأقيسة المركبة من الشرطية أورد تشكيكات في
 إنتاج المتصلتين منه والمتصلة والحملية وكذا قدح في المتصلتين أثر الدين
 وغيره بما هو مذكور في مختصر العلامة ابن عرفة وغيره. وقد أجيب عن
 ذلك بأجوبة مذكورة في المختصر المذكور وغيره ويحتمل أن المصنف
 والامام ابن الحاجب أرادا ما يتكلم فيه هنا لقلة جدوى غيره أو أنهما
 نزلاه منزلة عدم لذلك أشار للأول البعوض والثانى ابن هريرة ، ومثاله من
 الشرطيات كلما كان الانسان ناطقا كان حيواناً وكلما كان حيواناً كان
 جسماً ينتج كلما كان الانسان ناطقا كان جسماً (فان ترد تركيبه)
 أى القياس (فركبا) أى اجمع (مقدماته) المراد بها هنا وفيما يأتى ما فوق
 الواحدة (على ما وجب) من الاثنيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب

وهو الحد المكرر وبه حصلت المقدمتان اللتان احدها مشتملة على موضوع المطلوب أو مقدمه والأخرى على محموله أو تاليه ومن اندراج الاصغر تحت الاوسط في الاقترانى كما سيأتى (ورتب المقدمات) بأن تقدم الصغرى على الكبرى في الاقترانى على الوجه الخاص وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل الاول مثلاً حتى يستلزم النتيجة والا ما استلزم شيئاً مثلاً اذا قلت فى بيان حدوث العالم وهو ماسوى الله جل وعلا العالم متغير وكل متغير حادث فان ترتيب هاتين القضيتين المعلومتين على الوجه الخاص من كون الاولى موجبة والثانية كاية يوصل من اتضح له بالبرهان صدقهما الى العلم بان العالم إحداث لاندراج العالم فى موضوع الكبرى (وانظرا * صحيحها) أى المقدمات متميزا (من فاسد) من جهة النظم بان كانا سالبتين أو جزئيتين اذ لا انتاج من سالبتين ولا جزئيتين ومن جهة المادة بأن كانا كاذبتين أو احدهما (مختبرا) لها بالاستدلال عليها ان كانت نظرية هل هى يقينية أم لا وهل هى على تأليف متبج أم لا ؟ وهذا بيان الوجه الخاص الذى يكون عليه الترتيب الذى ذكره سابقا فلا يقال هذا تكرار لما تقدم (فان لازم المقدمات) وهو النتيجة من حيث يتقن صدقه وعدم يقينه (بحسب المقدمات آتى) فان يتقن صدق المقدمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة يتقن صدق لازمها وان لم يتقن ذلك لم يتقن صدق لازمها بل يحتمل حينئذ الصدق والكذب فاذا قلت كل انسان جواد وكل جواد فها تان كاذبتان ونتيجتهما وهى كل انسان جواد كاذبة فاذا بدلت الكبرى بقولك كل جواد ناطق كانت النتيجة صادقة وهى كل

انسان ناطق مع كذب المقدمتين فليس معنى كلام المصنف أنه يلزم من كذب المقدمات أو بعضها كذب النتيجة ولذا قدرنا في كلامه ما يصح به المعنى * واعلم أن موضوع النتيجة يسمى أصغر لكونه في الغالب أقل افراداً من الاوسط والا كبر ومجملها يسمى أكبر لكونه في الغالب أكثر افراداً والمكرر في المقدمتين يسمى أوسط ووسطاً لتوسطه وجمعه بين الطرفين ومثل الموضوع والمحمول في الجملة المقدم والتالي في الشرطية والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتغالها على الاصغر والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتغالها على الاكبر وانما قدمنا ذلك وان كان سيأتي في كلام المصنف بعضه لتوقف فهم كلام المصنف هنا عليه (وما هي (من المقدمات صغرى * فيجب اندراج) أصغر (ها) أي كل فرد فرد من افراده (في) مفهوم أوسط (الكبرى) ولو كان مساوياً للاصغر لان ماهية كل شخص أو عارضه أعم من ذاته بل ولو كان الاوسط أخص نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق هذا في الاقتراني وأما الاستثنائي فيرجع فيه الى الشكل الاول بأن يقال مضمون التالي أمر محقق ملزومه وكل ما تحقق ملزومه تحقق أو مضمون المقدم أمر انتفي لازمه وكل ما انتفي لازمه متنف هذا حاصل ما نقله شيخ شيخنا العلامة اليوسي في حاشية شرح الكبرى عن السعد ، وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن سينا من أن حصول العلم بالمقدمتين في الذهن ليس كافياً في حصول النتيجة بل لا بد من علم ثالث وهو التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى كما اذا ادعيت ان هذه بغلة وكل بغلة عاقر فلا ينتج أن هذه عاقر حتى تنفطن الى أن هذه البغلة فرد من افراد الكلية يلزم

الحكم على الفرد قال شرف الدين بن التماساني : وما ذكره حق فانك اذا قلت النبيذ مسكر وكل مسكر حرام لم يندرج النبيذ في الحرمة الا من حيث كونه فردا من افراد المسكر فلا بد من التفطن له الا أنه معلوم في ضمن العلم بان هذا الترتيب منتج فلا يكاد يخلو الذهن عن ذلك عند ذكر المقدمتين على هذا الوجه قال الامام السنوسي وعبارته في الطوالع الاشبه أنه لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما وإلا لما تفاوتت الأشكال في جلاء الانتاج وخفائه اه عليه يحمل أيضا قول المصنف في الشرح : لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى فعلم مما قررناه في سبك المتن ان الصغرى ليست هي بهياتها وصورتها مندرجة في الكبرى بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه أولا * وحاصله أن المراد ان الاصغر يندرج في مفهوم الوسط لينسحب عليه حكم الكبرى لكن القوم تسامحوا في العبارة (وذات حد أصغر) بالتثوين للضرورة وهو موضوع المطلوب في الجملة ومقدمه في الشرطية كما مرت الإشارة اليه هي (صغراهما) أي صغرى المقدمتين لاشتمالها على الاصغر (وذات حد أكبر) بالتثوين للضرورة وهو محمول المطلوب في الجملة وتاليه في الشرطية (كبراهما) أي كبرى المقدمتين لاشتمالها على الأكبر وسمى الاصغر والأكبر والاولى حدودا لانها أطراف للقضية وتقدم وجه التسمية بالاصغر والأكبر والاولى قال سيدي سعيد : صغراهما مبتدأ خبره قوله قبله وذات حد أصغر وكذا قوله كبراهما . ويصح العكس اه (وأصغر فذاك ذو اندراج) في الأكبر بواسطة اندراجها في الاوسط . وبقولنا ذو اندراج في الأكبر الذي صرح به

المصنف في الشرح مع حمل الاندراج فيما سبق على الاندراج في الاوسط
يندفع الاعتراض بالتكرار (ووسط) وهو المكرر في القياس سواء
كان موضوعا أو محمولا أو مقدما أو تاليا (يلغى) أى يترك (لدى)
أى عند (الانتاج) فهو كآلة يؤتى به عند الاحتياج اليه في التوصل
الى المطلوب ويترك عند حصوله هذا

(فصل) في ذكر الاشكال وشروطها وعدد ضروبها المنتجة
وما يتعلق بذلك (الشكل عندهؤلاء الناس) أى المنطقة (يطلق عن)
أى على هيئة (قضيتى قياس) أى على الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى
والكبرى باعتبار طرفى المطلوب مع الحد الوسط ، واحتراز عن قضيتى غير
القياس كما لو قلت : كل انسان حيوان وكل فرس صاهل فلا يسميان
شكلا ولا ضربا (من غير أن تعتبر الاسوار * اذ) أى وقت (ذاك) أى
اعتبار الاسوار (بالضرب له) أى لما ذكر من الهيئة المعتبر فيها الاسوار
(يشار) فالضرب عبارة عن هيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى
باعتبار الاسوار فالضرب المخصوص كالمؤلف من كلمتين موجبتين
أخص من الشكل أى هو نوع منه (وللقدمات) أى المقدمات
(اشكال فقط * أربعة) أى أشكال أربعة فقط وذلك (بحسب الحد
الوسط) (حمل) للحد الوسط (بصغرى ووضعه بكبرى) نحو
كل انسان حيوان وكل حيوان جسم (يدعى بشكل أول ويدرى)
والمراد تدعى الهيئة الحاصلة من ذلك الترتيب وهكذا في جميع ما يأتى .
(وحله) أى الحد الوسط (فى الكل) من الصغرى والكبرى نحو كل
انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان (ثانيا عرف) أى عرف

حال كونه ثانيا (ووضعه) أى الحد الوسط (فى الكل) من الصغرى والكبرى نحو كل انسان حيوان وكل انسان جسم (ثالثا ألف) أى ألف حال كونه ثالثا (وذايع الاشكال عكس الأول) أى يكون الحد الوسط فيه موضوعا فى الصغرى محولا فى الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان وهذا الشكل أسقطه بعضهم لبعده عن الطبع جدا وأول من استخرجه جالينوس والحق أنه معتبر فى الانتاج وكالمحمول والموضوع فيما تقدم من الحملات المقدم والتالى فى الشرطيات (وهى على) هذا (الترتيب) المتقدم (فى التكل) فالشكل الاول أكملها ويسمى عندهم بالشكل الكامل لأنه المنتج للطالب الاربعة الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية، ولأنه على النظم الطبيعى وهو لا ينتقل من الموضوع إلى الحد الوسط ثم منه إلى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول لكونه فردا من أفراد الوسط ثم الثانى لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته إياه فى صغراه التى هى أشرف المقدمتين لاشتغالها على موضوع المطلوب الذى هو أشرف من المحمول لأن المحمول انما يطلب لأجله أيجابا وسلبا ثم الثالث لأن له قربا ما اليه لمشاركته إياه فى أخس المقدمتين بخلاف الرابع فلا قرب له أصلا لخالفته إياه فيهما وبعده عن الطبع جدا (فحيث عن هذا الناظم) أى النظم بمعنى الترتيب على الوجه المتقدم (يعدل) بأن لم يتكرر الحد الوسط كما تقدم (ف) القياس (فاسد النظام) وقد أخذ فى ذكر شروط الاشكال مبتدئا بالاول منها فقال (أما) الشكل (الاول فشرطه) أى شرط انتاجه بحسب الكيف (الايجاب فى صغراه و) بحسب الكم (ان

تري كلية كبراه) اذ لو انتفى ايجاب الصغرى لم يتدرج الا صغرى الوسط واضطربت النتيجة فقد تصدق نحو لاشيء من الانسان بحجر وكل حجر جماد وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى وكل حجر جسم ولو انتفت كلية الكبرى جازكون الا صغرى غير ما ثبت له الا كبرفتضطرب أيضا فقد تصدق نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان فرس وضروبه كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اما موجبة أو سالبة وكل من هاتين إما كلية أو جزئية واثنتان في اثنتين بأربعة وأما المهمة ففي قوة الجزئية وأما الشخصية ففي حكم الكلية في جميع الأشكال ، وقولهم لانها تنتج في كبرى الشكل الأول استدلال على كونها في قوة الكلية لا أن ذلك يختص بالشكل الأول كما سبق إلى بعض الاوهام بل هي في حكم الكلية في غير الأشكال بدليل انها تنعكس بعكس النقيض إلى كلية اذا كانت موجبة نحو زيد حيوان كما أن الكلية تنعكس كذلك ووجه كونها في حكم الكلية انها اشتركا في أنهما لم يخرج عن موضوعهما فرد ما فتضرب الأربع الصغريات في الأربع الكبريات فالحاصل منهما ستة عشر يسقط منها بشرطى انتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالأول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين الصغريين في الأربع الكبريات وأربعة بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة الكبيرين في الكلية والجزئية الموجبتين الصغريين هذا طريق الإسقاط وأما طريق التحصيل فإن تقول الصغرى لا تكون الا موجبة فهي إما كلية أو جزئية والكبرى

لا تسكون الا كلية فهي إما موجبة أو سالبة فاثنتان في اثنين بأربعة
فضروبه المنتجة أربعة: الضرب الأول موجبتان كليتان نحو كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم والنتيجة كلية موجبة وهي كل انسان جسم ، الثاني
كليتان والكبرى سالبة والصغرى موجبة نحو كل وضوء عبادة ولا شيء
من العبادة بمستنغن عن النية والنتيجة سالبة كلية وهي لا شيء من الوضوء
بمستنغن عن النية ، الثالث موجبتان والصغرى جزئية والكبرى كلية نحو
بعض الوضوء عبادة وكل عبادة تفتقر إلى نية ينتج موجبة جزئية وهي
بعض الوضوء يفتقر الى نية ، الرابع صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة
كلية نحو بعض الوضوء عبادة ولا شيء من العبادة بمستنغن عن النية
ينتج سالبة جزئية وهي ليس بعض الوضوء بمستنغن عن النية وانما
كانت النتيجة سالبة في الثاني والرابع وجزئية في الثالث والرابع أيضا
لأن النتيجة تتبع المقدمتين في الخمسة وهي السلب والجزئية ووجه ترتيب
هذه الضروب مذكور في المطولات (و) الشكل (الثاني) مبتدأ بحذف
الياء منه وذلك جائز حتى في النثر قال تعالى الكبير المتعال (أن يختلفا)
أي المقدمتان (بالكيف) أي الايجاب والسلب (مع كلية الكبرى)
أن وصلنها مبتدأ ثان خبره قوله (له شرط وقع) وجملة المبتدأ الثاني
وخبره خبر الأول أي اختلاف المقدمتين مع كلية الكبرى شرط واقع
لا نتاج الثاني اذ لو كانتا موجبتين أو سالتين لم يلزم توافق الأصغر
والأكبر ولا تباينهما فتضطرب النتيجة اما في الموجبتين فلانه يصدق
كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بد لنا الكبرى
يقولنا وكل فرس حيوان .

كان الحق السلب وأما في السالبتين فلانه يصدق لاشئ من الانسان
 بحجر ولا شئ من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلتنا الكبرى بقولنا
 ولا شئ من الناطق بحجر كان الحق الايجاب ولو كانت الكبرى جزئية
 لم يلزم نفى الاكبر عن شئ من أفراد الأصغر لان المفهوم من القياس
 حينئذ منافاة الأصغر لبعض أفراد الاكبر وذلك لا يستلزم نفى مفهوم
 الاكبر عن الأصغر فتضطرب النتيجة أيضا كقولنا كل انسان حيوان
 وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر
 ليس بحيوان كان الحق السلب وكقولنا لاشئ من الانسان بفرس
 وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل فرس
 كان الحق السلب فسقط بالشرط الاول ثمانية الموجبات مع الموجبتين
 بأربعة والسالبتين مع السالبتين : بأربعة وبالثاني أربعة الجزئية الموجبة
 كبرى مع السالبتين الكلية والجزئية صغيرين والجزئية السالبة كبرى
 مع الموجبتين الكلية والجزئية صغيرين فتبقى أربعة منتجة هذا طريق
 الاسقاط . وطريق التحصيل أن تقول الكبرى لا تكون الا كلية فهي
 اما سالبة فلا تذبح الامع الموجبتين صغيرين واما موجبة فلا تنتج الا
 مع السالبتين صغيرين فتلك أربع : الاول من موجبة كلية صغيرى وسالبة
 كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الحجر بحيوان فلا شئ
 من الانسان بحجر . الثاني عكسه نحو لاشئ من الحجر بحيوان وكل
 انسان حيوان فلا شئ من الحجر بانسان . الثالث من موجبة جزئية
 صغيرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحجر
 بانسان فبعض الحيوان ليس بحجر . الرابع من سالبة جزئية صغيرى .

وموجبة كلية كبرى نحو ليس بعض الحيوان بانسان وكل ناطق انسان
 فبعض الحيوان ليس بناطق فلا ينتج هذا الشكل الاسالبة لان احدى
 مقدمتيه لا تكون الاسالبة (و) الشكل (الثالث) شرطه بحسب الكيف
 (الايجاب في صغراهما) أى المقدمتين (و) بحسب الكم (أن ترى
 كلية احدهما) اذ لو كانت الصغرى سالبة لم يلزم التقاء الاصغر بالا كبر
 اثباتا ولا نقيا فتضطرب النتيجة ، فقد تكون صادقة كما اذا قلت : لاشيء
 من الانسان يحجر وكل انسان ناطق فلا شيء من الحجر بناطق وقد
 تكون كاذبة كما لو أبدلت الكبرى بقولك كل انسان جسم ولولم تكن
 احدهما كلية بان كانتا جزئيتين معا جازكون البعض من الوسط المحكوم
 عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالا كبر فلا يلزم لذلك التقاء
 الاصغر بالا كبر اثباتا ولا نقيا فتضطرب أيضا نحو بعض الحيوان
 انسان وبعض الحيوان ناطق فالنتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى
 وبعض الحيوان فرس لكانت كاذبة فسقط بايجاب الصغرى ثمانية أضراب
 حاصلة من ضرب السالبتين صغريين فى الاربع كبريات ، وباشتراط كون
 احدهما كلية اثنان الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة أو السالبة كبرى
 فضرورته المنتجة ستة : هذا طريق الاسقاط ، وطريق التحصيل أن تقول
 الصغرى لا تكون الا موجبة فاذا كانت كلية انتجت مع الاربع كبريات واذا
 كانت جزئية أنتجت مع الكليتين الموجبة والسالبة كبريين فتلك ستة :
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية نحو كل حيوان جسم وكل
 حيوان نام فبعض الجسم نام . الثانى من كليتين والكبرى فقط سالبة نحو
 كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس

بفرس وجعل هذا الضرب ثانيا هو طريق ابن سينا وعليه درج الكاتبي
ومن تبعه واختاره الامام السنوسي رحمه الله تعالى في شرح مختصره
وجعل ابن الحاجب وجماعة ثانيا ضروب هذا الشكل ما هو مركب من
موجبتين والكبرى فقط كلية وقال بعض الفضلاء: ما اعتبره ابن الحاجب ينتج
الايجاب وما اعتبره غيره ينتج السلب والايجاب أفضل اهـ وكأن من درج
على الاول اعتبر كلية المقدمتين . الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية
نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم .
الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل انسان حيوان وبعض
الانسان جسم فبعض الحيوان جسم . الخامس من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى نحو بعض مجهول الصفة غائب ولا شيء من مجهول
الصفة يصبح يبعه فبعض الغائب ليس هو يصبح يبعه ، السادس من موجبة
كلية وسالبة جزئية نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرس
فبعض الجسم ليس بفرس ، وفي تقديم الرابع على الخامس خلاف فصاحب
الشمسية جعل الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية رابعا والموجبة الكلية مع
الموجبة الجزئية خامسا نظرا الى تقديم ما شتمل على كبرى الشكل
الاول ، والامام السنوسي كصاحب الكشف عكس نظرا الى تقديم
الموجبتين (و) شكل (رابع) شرطه (عدم جمع الخمستين) من جنس واحد
كسالتين أو جزئيتين أو من جنسين أى جنس الكم وجنس الكيف
ككون الجزئية سالبة ولو في مقدمة واحدة كهذه وخسة الكيف السلب
وخسة الكم الجزئية (إلا بصورة) أى فيها وهى ما اذا كانت الصغرى
موجبة جزئية فيشترط أن تكون الكبرى معها سالبة كلية (ففيها)

أى فى هذه الصورة (يستبين) أى يظهر جمع الخستين وتقرير ذلك أن
الصغرى اما أن لاتكون موجبة جزئية أو تكون فان كان الاول فشرط
انتاجه أن لاتجتمع فيه خستان وان كان الثانى فشرط انتاجه أن تكون
الكبرى كلية سالبة وبراهين ذلك على ما ذكره الامام السنوسى أن القسم
الاول لو اجتمعت فيه خستان فاما فى مقدمتين أو فى مقدمة واحدة فان
كان فى مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين أو كانت الصغرى سالبة
والكبرى موجبة جزئية وأيا ما كان لا ينتج أما اذا كانتا سالبتين فلا أن
أخص القرائن منهما هو المركب من سالبتين كليتين والاختلاف الدال
على العقم موجود فيه فانه يصدق قولنا لا شىء من الانسان بفرس ولا
شىء من الصاهل بانسان والحق الايجاب وهو قولنا كل فرس صاهل
ولو قلت بدل الكبرى ولا شىء من الحمار بانسان لكان الحق السلب
وهو لا شىء من الفرس بحمار وأما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى
جزئية موجبة فلان أخص القرينتين منهما هو المركب من السالبة
الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه فانه يصدق قولنا لا
شىء من الحيوان بجماذ وبعض الجسم حيوان والحق الايجاب وهو
قولنا كل جماذ جسم ولو قلت بدل الكبرى وبعض المتحرك بالارادة
حيوان لكان الحق السلب وهو قولنا لا شىء من الجماذ بمتحرك بالارادة
وان كان اجتماع الخستين فى مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة
الكلية والسالبة الجزئية اما صغرى أو كبرى وأيا ما كان يلزم الاختلاف
أما اذا كانت الصغرى فقولنا ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك
بالارادة جسم والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلت

ليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان لكان الحق السلب وهو
بعض الانسان ليس بفرس ، وأما اذا كانت كبرى فكقولنا كل انسان
حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا والحق الايجاب وهو كل حيوان
متحرك بالارادة ولو قلنا كل ناطق انسان وليس كل فرس ناطقا لكان
الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس فهذه القرائن الأربع
أخص ما اجتمع فيه الخستان من القسم الاول واذا لم ينتج الاخص
لم ينتج الاعم ، وأما القسم الثاني وهو ما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة
فلو لم تكن الكبرى معها كلية سالبة لكانت اما سالبة جزئية أو موجبة
بقسميها وكلاهما لا ينتج أما السالبة الجزئية فلما علم فيما سبق عن عقمها
مع الموجبة الكلية التي هي أخص من الموجبة الجزئية وأما الموجبة
فلان أخص القرينتين منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة
الجزئية صغرى والموجبة الكلية كبرى والاختلاف الموجب للعقم حاصل
فيه كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان ، والحق الايجاب
وهو بعض الانسان ناطق ولو قلت بدل الكبرى وكل صاهل حيوان
لكان الحق السلب وهو لا شيء من الانسان بصاهل فهذه براهين عقم
ما لم يوجد فيه شرط الانتاج في هذا الشكل وبالله تعالى التوفيق اه
فسقط باشتراط عدم اجتماع الخستين في القسم الاول ثمانية أضرب :
السالبة الجزئية صغرى مع الكبريات الاربع والسالبة الكلية صغرى
مع غير الموجبة الكلية كبرى والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية
كبرى فهذه ثمانية وباشتراط كون الكبرى سالبة كلية مع الموجبة الجزئية
الصغرى ثلاثة الموجبة الجزئية صغرى مع غير السالبة الكلية فهذه

ثلاثة أضرب الى الثمانية قبلها يجتمع أحد عشر كلها عقيمة ويبقى خمسة
منتجة وأما طريق التحصيل فالصغرى اما موجبة كلية وهى لا تنتج
الا مع الثلاث وهى ماعدا السالبة الجزئية واما سالبة كلية وهى لا تنتج
الا مع الموجبة السالبة واما موجبة جزئية وهى لا تنتج الا مع السالبة
الكلية ولا يصح أن تكون الصغرى سالبة جزئية لاجتماع الحسنتين فيها
فمجموع المنتج اذن خمسة أضرب : الضرب الاول من كلتين موجبتين
ينتج موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض
الحيوان ناطق . الثانى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج
موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان و بعض الناطق انسان فبعض الحيوان
ناطق . الثالث من كليتين والصغرى سالبة كلية نحو لا شىء من العبادة
بمستغن عن النية وكل وضوء عبادة فلا شىء من المستغنى عن النية بوضوء .
الرابع من كلتين والكبرى سالبة عكس ما قبله نحو كل انسان حيوان
ولا شىء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس . الخامس هو
الصورة التى تجتمع فيها الحستان وهو ما ألف من مقدمتين (صغراهما
موجبة جزئية) و (كبراهما سالبة كلية) نحو بعض الانسان حيوان
ولا شىء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس هذا مذهب
المتقدمين ، وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون الى أن ضروب الرابع
المنتجة ثمانية : وجعلوا الشرط فيه أحداً منين : ايجاب المقدمتين مع كلية
الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما فالامر الثانى يقتضى
أن تنتج ثلاثة أضرب زائدة على الخمسة السابقة وان اجتمع فى كل من
تلك الثلاثة حستان فزادوا ضرباً سادساً وهو جزئية سالبة صغرى

وموجبة كلية كبرى نحو بعض المستيقظ ليس بنائم وكل كاتب مستيقظ
فبعض النائم ليس بكاتب وضربا سابعاً وهو كلية موجبة صغرى وسالبة
جزئية كبرى نحو كل كاتب متحرك الاصابع وبعض ساكن الاصابع
ليس بكاتب فبعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع وضرباً
ثامناً وهو الصغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية نحو لا شيء من المتحرك
ساكن وبعض المتقل متحرك فبعض الساكن ليس بمتقل لكن
يشترط لانتاج هذه الاضرب الثلاثة زيادة على ما مر شروط تطالب من
المطولات ، وقد رمزت الى ضروب كل شكل تسهيلاً لحفظها بقولي :

كم كل كهف له بر كساه بهي * لذ كم له لاذ كم بل لف سما كمالا
كالشكل الاول كم بدر كوى سلما * كم كان كل بدير للوداد كلا
كم لاح بدر ليل سام كم كلما * سرت له بضروب الشكل فاكتملا
قال كاف للكلية الموجبة مقتطعة من كل واللام للسالبة الكلية.
مختزلة من لا شيء والباء للموجبة الجزئية مأخوذة من بعض والسين.
للسالبة الجزئية مأخوذة من ليس وبعض ويدل على أول ضروب
الثاني فراغ عدة ضروب الاول وكذا الباقي ويدل على أول الرابع
أيضاً توالي الكافين اللذين في أول الشطر الأخير من البيت الثاني لان
المركب من كليتين موجبتين لا يكون الا أول ضروب شكل.
بالاستقراء وقولي كالشكل الاول أي ضروب الشكل الثالث كضروب
الشكل الاول ويزيد الشكل الثالث بالضربين اللذين بعد وهذا طريق
صاحب الشمسية ومن هذا حذوه (فتبج ا) شكل (أول أربعة
ك) عدد ضروب (الثان ثم) للترتيب المذكور (ثالث و)

منتجة (ستة) والفاء زائدة (و) شكل (رابع بخمسة) عند المتقدمين
وثمانية عند المتأخرين (قد أنتجا) والباء بمعنى في والخمسة ظرف للانتاج
وظرف أيضا للشكل من ظرفية العام في الخاص لان الشكل أعم من تلك
الخمسة الأضرب (وغير ما ذكرته لن ينتجا) فالضروب العقلية باعتبار
جميع الأشكال أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة عدد الأشكال
في ستة عشر عدد الضروب فاذا أسقطت المنتج منها وهو تسعة عشر على
مذهب المتقدمين في الشكل الرابع واثني عشر ون على مذهب المتأخرين
فيه من أربعة وستين بقي خمسة وأربعون عقيمة على الأول واثنيان
وأربعون على الثاني (وتتبع النتيجة) في جميع الأشكال الاقترانية (الأخس)
أي الخميس (من تلك المقدمات هكذا كن) أي علم فان كان في كل
منها خمسة تبعتهما واذا كانت المقدمتان موجبتين كانت النتيجة موجبة
والا فسالبة وان كانت احدهما جزئية كانت النتيجة جزئية وان كانتا
كليتين لم تكن النتيجة كلية الا ان كان الأصغر مسورا بالسور الكلي في
الصغرى أوفى عكسها فمن ذلك يعلم أن الشكل الثالث لا ينتج كلية
لان الأصغر فيه لا يدخل عليه السور لكونه محمولا في الصغرى ولو
عكست قضيته انعكست جزئية لأنها لا تكون الا موجبة وكذا الشكل
الرابع الا الضرب الثالث منه فانه ينتج كلية سالبة لان صغراه كلية
سالبة تنعكس كنفسها وأما الشكل الاول والثاني فالأمر فيهما ظاهر
(وهذه الأشكال) الاربعة (بالجملي) من القضايا (مختصة وليس)
ما ذكر وهو الاشكال كائنا (بالشرطي) أي فيه وتقدم الكلام على
ذلك في قوله واختص بالجملي (والحذف في بعض المقدمات) أي لبعضها

صغرى أو كبرى (أو النتيجة لعلم آت) خبر الحذف ، فمثال حذف الصغرى هذا يحدلان كل زان يحد ، ومثال حذف الكبرى هذا يحد لانه زان ، ومثال حذف النتيجة هذا زان وكل زان يحد هذان مان وكل رمان يحدس التى (وتنتهى) المقدمات ان لم تكن ضرورية (الى) ذى (ضرورة لما من دور) وهو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه (أو تسلسل) وهو ترتب أمر على أمر الى مالا نهاية له (قد لزما) أى لما لزم الذى هو دور أو تسلسل على تقدير عدم انتهائها الى الضرورة فلزوم الدور هو فيما إذا استدل على المتأخر بما يتوقف على ذلك المتأخر ولزوم التسلسل هو فيما إذا توقف الأول على أدلة مترتبة لا غاية لها فان انتهى الامر الى دليل غير ضرورى مقدماته ولا مسلمة لم يكف . مثال ما مقدماته ضرورية هذا العدد منقسم الى متساويين وكل منقسم كذلك زوج ومثال الانتهاء أن تقول لو لم يكن الله تعالى واجب الوجود لكان جائز الوجود لكنه ليس بجائز الوجود فهو واجب الوجود اذ لو كان جائزا لوجود لكان حادثا لكنه ليس بحادث فليس بجائز الوجود اذ لو كان حادثا لافتقر الى محدث لكنه ليس بمفتقر الى محدث فليس بحادث اذ لو افتقر الى محدث لتعدد الاله لكن الاله لا يتعدد فلا يفتقر الى محدث اذ لو تعدد الاله لتسددت السموات والارض لكنهما لم تفسدا فلا يتعدد الاله وكونهما لم تفسدا ضرورى بالمشاهدة وكذا اذا قلت العالم صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث فتستدل على الصغرى بقولنا العالم صفاته متغيرة وكل متغير حادث والاولى من هاتين المقدمتين ضرورة للمشاهدة ونستدل على الثانية منهما بأن التغير ان كان

من عدم الى وجود كان الوجود طارئاً أو من وجود الى عدم كان الوجود جائزاً والجائز لا يقع إلا حادثاً ونستدل على الكبرى من القياس الأول بقولنا : كل من صفاته حادثة لا يعرى عن الحوادث وكل من لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وكل من لا يسبق الحوادث فهو حادث فقد انتهينا الى الضرورة ولا عبرة باعتراضات الفلاسفة على بعض تلك المقدمات فان ذلك مكابرة

(فصل فى القياس الاستثنائى)

وهو المؤلف من مقدمتين احدهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى تدل على وضع أحد طرفيها أو رفعه لينتج وضع الآخر أو رفعه وتسمى صغرى (ومنه) أى القياس (ما) أى قياس أو القياس الذى (يدعى) أى يسمى (بالاستثنائى) لاشتماله على القضية الاستثنائية وهى التى فيها حرف الاستثناء وهو لكن وقال السيد مى استثنائياً لان المستدل ينعطف بالمقدمة الاستثنائية على ما ذكر فى الشرطية فيضعه أو يرفعه والتعليل الأول يرجع الى هذا (يعرف بالشرطى) باسكان الياء مخففة للوزن لان احدى مقدمتيه شرطية (بلا امتراء) أى شك (وهو) أى الاستثنائى القياس (الذى دل على النتيجة أو) على (ضدها) أى نقيضها (بالفعل) بأن تكون النتيجة بصورتها مذكورة فيه أو نقيضها كذلك (لا بالقوة) أى بأن تكون النتيجة متفرقة الاجزاء فى القياس كما سبق فى الاقتران . مثال الاول أى كون النتيجة مذكورة بالفعل كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج

النهار موجود وهو مذكور بصورته في القياس واعتراض بأن النتيجة لا بد أن تكون خبرا أو قضية تحتمل الصدق والكذب والتالي ليس كذلك لانه جزء قضية والجواب أن المعنى أن صورتها مذكورة في القياس أى مثل صورتها موجود فيه وان كانت المغايرة حاصلة لان النهار موجود عند كونه نتيجة قضية تحتمل الصدق والكذب وعند كونه تاليا للشرطية جزء قضية لا يحتمل صدقا ولا كذبا ثم الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي اما متصلة أو منفصلة فأشار الى الاول بقوله (فان يك الشرطى) أى القضية الشرطية (ذا اتصال) أى متصلة وذكر باعتبار تأويل الشرطية باللفظ (أنتج وضع) أى اثبات (ذاك) أى المقدم (وضع التالى) نحو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان ينتج انه حيوان (و) أنتج (رفع تال) أى نفيه (رفع اول) أى المقدم بأن تقول فى هذا المثال لكنه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بانسان (ولا يلزم) انتاج (فى) أى من (عكسهما) أى من رفع المقدم أو وضع التالى (لا انجلا) أى اتضح من أنه قد يكون التالى أعم من المقدم ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا اثباته ولا من وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه فلو قلت لكنه ليس بانسان لم ينتج انه غير حيوان ولا انه حيوان أو قلت لكنه حيوان لم ينتج انه انسان ولا انه غير انسان وشرط انتاج الشرطية أن تكون موجبة لزومية وأن تكون كليه أوفى مادتها أو كون وضع اللازم أو العناد بعينه وضع الاستثناء نحو ان قدم زيد الآن فهو مكرم لكنه قدم الآن (وان يكن) الشرطى (منفصلا) أى قضية منفصلة فهى اما حقيقية أو مائعة جمع

أو مانعة خلو فان كانت حقيقية (فوضع ذا) أى أحد طرفيها (ينتج رفع ذاك) أى الطرف الآخر نحو اما أن يكون الموجود قديما وإما أن يكون حادثا لكنه قديم ينتج أنه ليس بحادث أو لكنه حادث ينتج أنه غير قديم (والعكس كذا) أى رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر كما اذا قلت لكنه ليس بقديم ينتج أنه حادث أو لكنه ليس بحادث ينتج انه قديم (وذاك) أى كون وضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر والعكس (في) المنفصل (الاخص) وهو الحقيقية لانها أخص من مانعة الخلو ومانعة الجمع لان فيها منع الجمع ومنع الخلو ويشترط في الحقيقية هنا أن تكون مركبة من الشيء والمساوى لتقيضه اذ لو تركبت من الشيء ونقيضه كانت الاستثنائية عين النتيجة فلا فائدة في الوضع ولا الرفع (ثم ان يكن) المنفصل (مانع جمع) فقط (فوضع ذا) أى أحد الطرفين (زكن) أى علم (رفع لذاك) أى الطرف الآخر لامتناع اجتماعها على الصدق نحو اما أن يكون الجسم أبيض أو أسود لكنه أبيض ينتج انه ليس بأسود أو لكنه أسود ينتج أنه ليس بأبيض (دون عكس) أى لا ينتج رفع أحد الطرفين وضع الآخر لاحتمال اجتماعها على الكذب فلو قلت لكنه ليس بأبيض لم ينتج انه أسود ولا أنه غير أسود لانه لا يلزم من رفع أحد الضدين اثبات الآخر ولا تقيده لجواز وجود ضد آخر ككونه احمر (واذا مانع رفع) أى خلو (كان) فمانع خبر كان تقدم عليها واسمها ضمير يعود على المنفصل (فهو) أى مانع الرفع (عكس ذا) أى رفع أحد طرفيه ينتج وضع الآخر دون العكس لامتناع الخلو عنها واحتمال اجتماعها على الصدق نحو اما ان يكون

الشيء غير أبيض أو غير أسود لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود أولئك
 أسود ينتج أنه غير أبيض ولو قلت لكنه غير أبيض لم ينتج أنه أسود
 ولا أنه غير أسود أولئك غير أسود لم ينتج أنه أبيض ولا أنه غير أبيض
 وذلك ظاهر وبالله التوفيق

(فصل في لواحق القياس)

أى ما يلحق بالقياس فى الاستدلال وقد عرفت أنه لا يتم قياس
 إلا من مقدمتين (ومنه) أى من القياس (ما يدعونه) أى يسمونه
 (مركبا لكونه من حجج) أى أقبسة اثنين فأكثر (قدر كبا) فى الحقيقة
 (فركبته ان ترد أن تعلمه) نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس
 وكل حساس نام وكل نام جسم وكل جسم مركب (واقلب نتيجة به) .
 أى فيه وهى نتيجة المقدمتين الاولتين وهى فى المثال المذكور كل انسان
 حساس أى اجعلها (مقدمة) صغرى يلزم من تركيبها (:) مقدمة .
 (أخرى) أى معها (نتيجة) فكل كل انسان حساس وكل حساس .
 نام ينتج كل انسان نام (الى هلم جرا) منونا يوقف عليه بالالف ومعناه .
 فى الاصل سيروا وتمهلوا فى سيركم وثبتوا ثم استعمل فيما دووم عليه قال .
 ابن الانبارى انتصب جرا على المصدر أى جروا جرا أو على الحال أو
 على التمييز ذكره الشيخ السنوسى فى شرح مسلم وبعضه بالمعنى وقال
 القاضى زكريا نقلا عن العلامة الجمال ابن هشام أنه بعد اطلاعه على
 كلام غيره وتوقفه فى أنه عربى قال ان هلم يقال لا بمعنى المجيء الحسى
 ولا بمعنى الطلب حقيقة بل بمعنى الاستمرار على الشيء وبمعنى الخبر

وعبر عنه بالطلب كما في قوله تعالى «ولنحمل خطاياكم» فليمدد له الرحمن مدا «وجرا مصدر جره اذا سحبه يتي مصدرا أو يجعل حالا مؤكدة وليس المراد الجر الحسي بل التعميم كما في السحب في قولهم هذا الحكم منسحب على كذا أى شامل فكأنه قيل هنا انه الى استمرار قلب النتيجة مقدمة استمرارا أو مستمرا كما يقال كان ذلك عام كذا وهم جرا أى واستمر ذلك في بقية الاعوام فقل كل إنسان نام وكل نام جسم ينتج كل انسان جسم ثم قل كل انسان جسم وكل جسم مركب ينتج كل انسان مركب وقس عليه النبش آخذ للال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده (متصل النتائج) القياس المركب (الذى حوى) النتائج (يكون) أى الذى لا يطورى فيه النتائج بل تذكر بالفعل فيه مرتين أولا نتيجة وثانيا مقدمة لقياس آخر كقولك كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل انسان حساس ثم تقول كل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذاسمى بذلك لوصل النتائج بالمقدمات والذى حوى مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الذى حوى ومتصل بالنصب خبر يكون مقدم واسمها ضمير يعود على الذى أو على القياس ومفعول حوى محذوف أى النتائج وقوله (أو مفصولها) معطوف على متصل النتائج وهو عكس الموصول فالمفصول هو الذى فصلت عنه النتائج فلم تذكر نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام مسمى بذلك لفصل النتائج عن القياس فى الذكر وان كانت مرادة من حيث المعنى (كل) منهما (سوا) فى اقادة المطلوب (وان يجرئى على كل استدلال) بحذف ياء كلى بعد تخفيفها (فذا بالاستقراء عندهم عقل)

أى عقل مسمى بالاستقراء قال السعد والصحيح فى تفسيره ما ذكره الامام
 حجة الاسلام وهو أنه عبارة عن تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على
 أمر يشمل تلك الجزئيات اه تم المتصفح اما كلها وهو الاستقراء التام
 وإما أكثرها وهو الاستقراء غير التام وهو أيضا الاستقراء المشهور كما
 اذا استقرأت الحيوانات فوجدت أكثرها يحرك فكه الاسفل عند المضغ
 فحكمت على كل حيوان بأنه يحرك فكه الاسفل عند المضغ وربما
 يكون فرد من أفراد الحيوان لم تستقره على خلافه وذلك كالتمساح فانه
 يحرك عند المضغ فكه الاعلى وكذلك اذا استقرينا جزئيات الحيوان الطويل
 العمر فوجدناه قليل المראה مثل الانسان والفرس والجمال فحكنا على
 كل حيوان طويل العمر بأنه قليل المראה والاستقراء التام نافع يفيد
 اليقين كما اذا استقرينا جزئيات الحيوان فوجدنا الموت لازما لجميعها
 فحكنا بسببه على الحيوان فقلنا كل حيوان اما ماش أو غير ماش وكل
 ماش ميت وكل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك (وعكسه)
 أى الاستقراء (يدعى القياس المنطقى وهو الذى قدمته) أى المعروف
 بانه قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر (فحقق)
 العلوم والمخالفة بينها ظاهرة لان فى القياس يحكم على جزئيات كل لوجود
 ذلك الحكم فى الكلى فالكلى يكون وسطا بين جزئيه وبين المحكوم
 به الذى هو الاكبر وفى الاستقراء يقلب هذا فيحكم على الكلى بواسطة
 وجود ذلك الحكم فى جزئياته (وحيث جزئى على جزئى) باسكان
 الياء مخففة للوزن (حمل) فى حكم (لجامع) كحمل النبيذ على الخمر فى
 الحرمة لجامع الاسكار (فذاك تمثيل جعل) قال السعد والاصوب أنه

تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلن بذلك المعنى انتهى فيتركب من أربعة حدود أكبر كلى وهو حرام وأوسط كلى وهو مسكر وأصغر وهو النبيذ وأصل مشبه به وهو الخمر (ولا يفيد القطع بالدليل) أى نتيجة الدليل وأظهر في محل الإضمار لأن الدليل هنا هو الاستقراء والتثيل (قياس الاستقراء) أما تقدم (و) قياس (التمثيل) اذ ليس يلزم من تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء

(أقسام الحججة)

(وحجة) اما (عقلية) وهى ما كان من الكتاب والسنة والاجماع واما (عقلية) و (أقسام هذى) أى العقلية (خمسة جليلة) أى ظاهرة عند أهل المنطق وجه الحصر انها تفيد اما تصديقا أو تأثيرا فى غيره كالتمثيل، والتصديق اما جازم أو غير جازم والجازم اما أن تعتبر حقيقته أولا والمعتبر اما حق فى الواقع أولا فالفيد للتصديق الجازم الحق البرهان والتصديق الجازم غير الحق السفسطة والذي لا يعتبر فيه كونه حقا أو غير حق بل عموم الاعتراف الجدل وهو والسفسطة داخلان فى المغالطة ومفيد التصديق غير الجازم خطابة ومفيد التخييل شعر أولها (خطابة) وهى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كولى أو من مقدمات مضمونة معتقد فيها اعتقادا راجحا نحو كل حائط ينتثر منه التراب ينهدم ونحو فلان يسار العدو فهو مسلم للثغور ونحو فلان يطوف بالليل فهو متلصص والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم كما يفعله

الخطباء والوعاظ وثانيها (شعر) وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط
منها النفس نحو الخمر ياقوته سيالة أو تنقبض نحو العسل مرة مهوعة ونحو
الورد صرم بغل قائم في وسطه روث والغرض منه افعال النفس بالترغيب
والترهيب ويزيد بأن يكون على وزن أو صوت طيب (و) ثالثها
(برهان) وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين وسيأتي
ورابعها (جدل) وهو مؤلف من مقدمات مشهورة وتختلف باختلاف
الآزمنة والأمكنة وغيرها أو مسالمة عند الناس أو عند الخصمين نحو
هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا قبيح ونحو هذه مراعاة للضعفاء وكل مراعاة
للضعفاء محودة ونحو هذا خبر واحد عدل وكل خبر واحد عدل يعمل
به والغرض منه الزام الخصم واقتناع القاصر عن ادراك البرهان (وخامس)
(سفسطة نلت الامل) وهو قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة نحو
هذا ميت وكل ميت جماد فهذا جماد أو شبيهة بالحق وليست به كقولنا
في صورة فرس على حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال
وتسمى مغالطة أو شبيهة بالمشهورة كقولنا في شخص يخطب في البحث
هذا يكلم العلماء بألفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم فهذا عالم وتسمى
مشاغبة ومن قبيل المشاغبة ما يسمى المغالطة الخارجية وهو أن يغيظ
أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره وهو حرام وقد تدعو الضرورة
إلى استعماله في دفع كافر لم يقدر عليه ونحوه وقد نظمت ما يتألف منه
غير البرهان بقولي

من المسلم ومشهور جدل * خطابة من ظن أو ما يقتبل
شعر من الخيالات سفسطه * من وهم أو شبيه علم ضابطه

(أجلها) أي المذكورات (البرهان) فالجدل فالخطابة فالشعر فالسفسطة وهو أي البرهان (ما) أي القياس الذي (ألف من * مقدمات باليقين تقترن) أي من مقدمات يقينية لا نتاج اليقين أعم من أن تكون ضرورية أو مكتسبة فالقياس جنس يتناول الأقيسة الخمسة وألف ذكر ليعلق به قوله من مقدمات وباليقين تقترن يخرج الخطابة والجدل وغيرها وقولي لا نتاج اليقين غاية واليقين اعتقاد جازم مطابق للواقع ممتنع التغير والبرهان قسمان لمى وهوما الوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر في الذهن والخارج نحو زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محوم فتعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد فيهما وسمى لما لا فادته اللمية أي العلة إذ يجاب به السؤال بلم وإني وهوما الوسط فيه علة لذلك في الذهن فقط نحو زيد محوم وكل محوم متعفن الاخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن لا الخارج وسمى انيا لاقتصاره على انية الحكم أي ثبوته دون لميته من قولهم ان الامر كذا فهو منسوب لان والاول للتم ابدال من قوله من مقدمات الخ قوله (من أوليات) الخ والمراد ان المقدمات اليقينية اما من الستة أو منتبهة اليها ووجه الضبط ان حكم العقل اما بلا استعانة من الحس أو معها والاول ان لم يتوقف على وسط حاضر في الذهن فهي الاوليات وان توقف فهي قضايا قياساتها معها والثاني اما أن لا يتوقف اليقين به بعد الاحساس على شيء أو يتوقف اما الاول فالاحساس ان كان للحس الظاهر فالمحسوسات أو للباطن فالوجدانيات وتسمى مشاهدات أيضا كما أن المحسوسات تسمى بذلك وان توقف فالحس اما حس السمع وهو المتواترات فانها تتوقف على حكم العقل بامتناع تواطئ المخبرين على

الكذب أو غيره فان توقف على تكرار المجربات وان توقف على الحدس
 فالحدسيات وليس هذا حصرا عقليا بل للضبط قالاوليات ما يحكم فيه
 العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين والكل أعظم
 من الجزء فان هذين الحكمين لا يتوقفان الا على تصور الطرفين
 و (مشاهدات) يعنى باطنية وهى ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل
 يحتاج الى المشاهدات بالحس الباطن وتسمى وجدانيات كان لنا جوعا
 وعطشا وغضبا و (مجربات) وهى ما يحتاج العقل فى الجزم بحكمه الى
 تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا السقمونيا مسهلة للصغراء
 و (متواترات) وهى ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم
 على الكذب كقولنا سيدنا محمد ﷺ ادعى النبوة وظهرت المعجزة على
 يديه (وحدسيات) وهى ما يحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم والحدس
 سنوح المبادى والمطالب فى الذهن دفعة وهو معنى قول المحققين الظفر
 عند الالتفات الى المطالب فى الذهن مع الحدود الوسطى كقولنا نور
 القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكيلاته النورية بحسب قربه
 من الشمس وبعده عنها وفرق بينها وبين المجربات بانها واقعة بغير اختيار
 بخلاف المجربات (ومحسوسات) وهى ما يحكم فيه العقل بواسطة الحس
 الظاهر من غير توقف على شئ آخر كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة
 (فتلك جملة اليقينيّات) أى التى يتألف منها البرهان أو مما ينتهى اليها ولم
 يذ كر المصنف القضايا التى قياساتها معها وهى ما يحكم به العقل بواسطة
 لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب
 وسط حاضر فى الذهن وهو الانقسام بمتساويين والوسط ما يقترن بقولنا

لانه كقولنا بعد الأربعة زوج لانها منقسمة بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج فهذا وسط متصور في الذهن عند تصور الأربعة وكان المؤلف أدرجها في الأوليات وعليه تكون مالا يتوقف على استعانة من الحس وان توقف على وسط حاضرا والاحسن أن يقال لم يذكرها هنا لانها في الأصل كسبية لسكنها لما كان برهانها ضروريا لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت هي أيضا ضرورية فكانها لا تحتاج الى ذلك البرهان فعددها كثيرون في الضروريات وعدم عددها منها هو بما عليه المحققون وغيره ذكرها وعد المحسوسات بالحس الظاهر والمحسوسات بالحس الباطن قسما واحدا وسماه المشاهدات ثم ذكر الاختلاف في الربط بين الدليل والنتيجة بقوله (وفي دلالة) العلم أو الظن بـ (المقدمات على) العلم أو الظن بـ (النتيجة) يعني وفي الارتباط بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة (خلاف آت) فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول أطلق الدلالة على الارتباط ولذا اعتبر ثانيا معنى الارتباط فقال (عقلي) أي. هذا الارتباط عقلي بلا تحليل ولا تولد فلا يمكن تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمات عند عدم اضداد النظر العامة وهي. مالا يخطر معها المنظور فيه بالبال كالموت والنوم والنسيان وما في معناها ولا يقابلها من الاضداد الخاصة كالعلم به والجهل به أي المركب (أو عادي). بلا تولد فيمكن تخلفه بأن ينتهي شخص في البلادة الى أن يعلم أو يظن المقدمات ولا يتفطن لاندراج الأصغر تحت الأوسط فلا يعلم أولا يظن النتيجة وفي هذا التصوير نظر لان من الشروط التفطن للاندراج (أو تولد). عقلي أي ذو تولد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة.

بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدمتين اذ التولد أن يوجد فعل لفاعل
فعلا آخر (أو واجب) عقلي أي منسوب الى الوجوب بمعنى التعليل أي أو
بطريق الوجوب أي التعليل بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت في
وجود العلم أو الظن بالنتيجة (والاول) وهو أنه عقلي بلا تعليل ولا تولد
(المؤيد) لامام الحرمين والثاني للشيخ الأشعري وللقاضي القولان والثالث
للمعتزلة وهو فاسد بقواطع البراهين المقررة في محملها وقال الامام السنوسي في
شرح الكبرى وهذا المذهب أي القول بالتولد مطلقا أخذوه من مذهب
الفلاسفة في الاسباب الطبيعية فهم زعموا أن الطبيعة تؤثر في مطبوعها ما لم
يمنع مانع ولم يجعلوه من باب العال لان العلة لا تتوقف على مانع لها ويجوز
أن يمنع من التولد مانع فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدا لئلا يظهر مأخذهم
وقالوا فعل فاعل السبب فغيروا العبارة اه باختصار وتقديم وتأخير
واستثنوا القياس الذي تقدم العلم به ونسي ثم استرجع فقالوا فيه بقول الامام
أي انه عقلي من غير تولد ولا تعليل وهذه تفرقة من غير فارق لانه لا بد
فيما استثنوه من أعمال الفكر وترتيب المقدمات التي غفل عنها الذهن
حتى يحصل الاسترجاع على أن المذهب فاسد من أصله والرابع مذهب
الحكماء وهو فاسد أيضا بقواطع البراهين المقررة في محملها فعلم مما ذكرناه
أن بين المقدمتين الظنيتين والظن بتتبعيهما ارتباطا اذا كانت الصورة
صحيحة وان أمكن زواله بعد ذلك لان ذلك الزوال لا يمنع حصوله عنهما
عقلا أو عادة فيجری فيه الخلاف السابق وقال الجلال المحلي بخلاف
ذلك وبحث معه علامتان ابن أبي شريف وشيخ الاسلام بما تقدم
وحاصله أن تجوز الزوال انما هو دليل على عدم ثبات الظن بعد حصوله

لا على انتفاء حصوله عقب النظر الصحيح للصورة
 ﴿ خاتمة ﴾ في بيان خطأ البرهان (وخطأ البرهان) اقتصر عليه لأن
 ماسيأتي لا يشترط نفي جميعه الا في البرهان بخلاف الخطابة والشعر
 والجدل والسفسطة اذ لو اشترط فيها نفي جميع ماسيأتي لكانت برهانا
 ولما تأتت السفسطة (حيث وجدا) فهو اما (في مادة) وهي كل من
 مقدمتيه (أو صورة) أي هيئة (قالمبتدا) وهو خطأ المادة اما (في اللفظ
 كاشتراك) نحو هذا قرء وتريد الخيض وكل قرء لا يحرم الوطء فيه
 ينتج هذا لا يحرم الوطء فيه (أو كجعل ذا) بالالف قال المؤلف على
 لغة القصر في الاسماء الستة أي صاحب (تباين) مع شيء آخر في الحقيقة
 (مثل الرديف مأخذا) تميز لمثل نحو هذا صارم مشيرا الى سيف غير
 قاطع وكل صارم سيف فالصارم حقيقته تباين حقيقة السيف والسيف
 ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعا كان أولا والصارم اسم له بقيد القطع
 (و) اما في المعاني لا لتباس القضية (الكاذبة) قضية (ذات صدق)
 تعليل لخطأ (فافهم المخاطبة * كمثل جعل العرضي كالذاتي) نحو الجالس
 في السفينة متحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد فاحداها كاذبة
 ان أريد بالمتحرك فيها معنى واحد فان أريد بالمتحرك في الاولى بالمتحرك
 بالعرض وفي الثانية المتحرك بالذات لم يوجد تكرر وهذا غير العرضي
 والذاتي بالمعنى المتقدم (أو) جعل (ناتج) أي أو أن نجعل النتيجة
 (احدى المقدمات) نحو هذه نقلة وكل نقلة حركة فهذه حركة فالنتيجة
 عين الصغرى لأن الحركة مرادفة للنقطة وهذا وان كان للبحث فيه مجال
 لكن البحث في المثل ليس من شأن الفحول وقد بحث سيدى سعيد

بأنه اذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع التباس الصادقة
 بالكاذبة (و) ك (١) الحكم للجنس (أى على كل فرد من أفراد
 (بحكم النوع) الخاص به نحو الفرس حيوان وكل حيوان ناطق وهذا
 سيال أصفر والسيال الاصفر مرة فهذا مرة يسمى مثله إيهام العكس
 لأنه لما رأى أن كل مرة سيال أصفر ظن أن كل سيال أصفر مرة وحقيقة
 إيهام العكس أن يقلب الغالط أو المغالط احدى جزأى القضية
 مكان الآخر (و) ك (يجعل كالقطعى غير القطعى) بجر غير بالاضافة
 أى جعل غير القطعى كالقطعى ففصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول
 الثانى وهو جائز لأنه منصوب المضاف نحو هذا ميت وكل ميت جماد
 (والثانى) يحذف الياء تخفيفاً أو للوزن وهو خطأ الصورة (كالخروج
 عن أشكاله) أى أشكال القياس نحو كل انسان حيوان وكل فرس
 جسم اذ لم يوجد تكرر والقياس الاقترانى لا بد فيه من مكرر (وترك
 شرط النتيجة) أى الانتاج (من اكاله) أى اكمال خطأ الصورة كأن
 يترك ايجاب الصغرى أو كلية الكبرى فى الشكل الاول نحو لا شىء
 من الانسان بفرس وكل فرس جسم أو كل انسان حيوان وبعض الحيوان
 صهال وفى هذا البيت حسن الاختتام وهو أن يذكر شيئاً يشعر بالاكمال
 وانقضاء المقصود (هذا تمام الغرض المقصود) صفة كاشفة (من)
 يانية أو تبعية (أمهات) أى أصول (المنطق المحمود) لأنه يصون
 الفكر عن الخطأ وخرج غير المحمود وهو المشوب بضلالات الفلاسفة
 على أنه أيضاً محمود وانما منع من الاشتغال به لاختلاطه بذلك (قد انتهى)
 متلبساً (بحمد رب الفلق) أى الصبح (مارمته) أى قصده (من فن

علم المنطق) إضافة العلم للمنطق من إضافة المسمى إلى الاسم وهذا البيت لو اُلد المؤلف أمره بإدخاله فأدخله رجاء بركته (نظم العبد الذليل المفتقر) أبلغ من الفقير (لرحمة المولى العظيم المقتدر * الأخرى) نعت للعبد . قال المؤلف وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر فى ألسنة الناس وليس كذلك بل المتواتر من أعالى أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس ابن مرداس (طاب الرحمن) إشارة إلى أن اسم المصنف عبد الرحمن (المرتجى) أى المؤمل مع الأخذ فى الأسباب (من ربه المنان) أى المنعم أو المعداد النعم وأما النهى عن المنة فللمخلوق وأما الخالق فيفعل ما يشاء (مغفرة) من الغفر وهو الستر والمراد عدم المؤاخذه (تحيط بالذنوب *) وتكشف الغطا عن القلوب) أى تزيل حجب رين الذنوب المحدقة بانوار القلوب الحائلة بين القلب وبين علام الغيوب قال المؤلف فشبه القلوب بأشياء مغطاة استعمارة بالكناية والغطاء تخييل وتكشف ترشيع (وان يثينا) أى يجازينا (بجنة العلا) جمع عليا بالضم ككبر وكبرى (فانه تعالى أكرم من تفضلا) بل التفضل فى الحقيقة ليس إلا منه (وكن) يا (أخى للمبتدى) وهو من أخذ فى مبادئ العلم والمنتهى من حصل العلم ما يهتدى به الى باقيه والمتوسط من حصل المبادئ ولم يبلغ درجة الثانى (مسامحا وكن لاصلاح) اللام بمعنى الباء أو فى (الفساد) الذى يظهر لك (ناصحا) بان تكتب بعد امعان النظر على الهامش لعلة كذا اذ ربما يكون ما جعلته صوابا هو الخطأ فلا نهجم بمبادئى الرأى على التخطئة ولا تأت بعبارة فيها سوء أدب بل أنت بالتعظيم والتبجيل تم هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتديا

ولم يامن وقوع الخطأ (وأصلح الفساد بالتأمل) هذا اذن من المؤلف لمن يكون أهلاً أن يصلح ان رأى خلا (وان) كان الاصلاح (بديهية) أى ذا بديهية بان كان يادىء الرأى (فلا تبدل) ولا تأت بما يدل على أن الصواب خلاف ما ذكر (اذ قيل كم مزيف) قولاً (صحيحاً) أى جاعل الصحيح رديئاً فاسداً وكم مبتدأ خيره محذوف أى موجود والاولى تقديره بعد قوله (لاجل كون فهمه قبيحاً) الجار والمجرور متعلقان بمزيف وهذا اشارة إلى قول الشاعر :

وكم من عائب قولاً صحيحاً * وآفته من الفهم السقيم
(وقل لمن لم ينتصف لمقصدي) بل لامننى (العذر حق واجب للمبتدى ولبنى احدى وعشرين سنة * معذرة) أى عذر (مقبولة مستحسنه) لكون هذا السن يقل فيه من يحصل فيه العلم وهذا أيضاً تواضع من المؤلف رحمه الله تعالى (لاسياً) أى لامثل الشخص الذى (فى عاشر القرون) من الهجرة موجود قال المؤلف وفى القرن احدى عشر قولاً قيل لكل عقد من العشرة إلى ثمانين فتلك ثمانية أقوال وقيل مائة واياه أعني ، وقيل مائة وعشرون وقيل من عشرة إلى مائة وعشرين اه فهذا القرن ينبغى ان يعذر فيه الشخص أكثر ممن كان قبله (هذى الجهل) وهو انتفاء العلم بالمقصود (والفساد والفتون) جمع فتنة (وكان فى أوائل المحرم * تأليف هذا الرجز) الذى وزنه مستعلن ست مرات المنظم * من سنة) بالتنوين للوزن (إحدى وأربعين) حال من أوائل أو من المحرم (من بعد تسعة من المئين) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام (ثم الصلاة) تقدم معناها (والسلام) أى

زيادة طيب التحية والاعظام سرمدًا * على رسول الله خير من هدى
 (و) على (آله وصحبه الثقات * السالكين سبيل) جمع سبيل وهو الطريق أى
 طريق (النجاة) وسبيلها امثال المأمورات واجتناب المنهيات (ما قطعت شمس
 النهار) ما ظرفية مصدرية أى مدة قطع شمس النهار (أبرجا) جمع قلة
 والمراد هنا الكثرة وهى اثنا عشر الحمل والثور والجوزاء والسرطان والاسد
 والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدي والدلو والحوت وتقطع
 الشمس الفلك فى سنة ، وتقطع كل يوم درجة وتقيم فى كل برج
 ثلاثين يوما (و) ما (طلع) أى مدة طلوع (البدر المنير
 فى الدجى) ويقطع الفلك فى كل شهر ويقيم
 فى كل برج ليلتين وثلاثا، فسبحان مكن
 الأكوان والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا
 محمد سيد المرسلين
 وعلى آله وصحبه
 أجمعين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خص نوع الانسان بالمنطق الفصيح ، وشرفه
بالقدرة على إقامة الحجج الدامغة والبراهين القاطعة على اثبات الحق
الصريح ، والصلاة والسلام على أشرف ناطق باضداد ، وعلى آله وصحبه
الذين هم أشرف منطلقا الى يوم التناد

(وبعد) فقد تم بحمده تعالى وحسن عونه طبع شرح العلامة الملو
على متن السلم للامام الأخضري ، وهذا الكتاب مسعف بشهرته
عن الاشادة به . وذلك بمطبعة الأديب اللوذعي الهام
المحب لنشر العلوم النافعة (محمد افندي علي صبيح)

الكائن مركزها بميدان الأزهر الشريف

والتي لها بين المطابع القدر المنيف . في

شهر محرم الحرام من شهر سنة

١٣٥٥ هجرية . على صاحبها

أفضل الصلاة

وأتى التحية

آمين

فهرست

(شرح العلامة الشيخ الملوى على مستن السلم
للاخضرى فى علم المنطق)

صحيفة

خطبة الكتاب	٢
فصل فى جواز الاشتغال بعلم المنطق	١٠
أنواع الدلالة	١٤
فصل فى مباحث الألفاظ	١٧
فصل فى نسبة اللفظ إلى معناه ، ونسبة معنى لفظ إلى معنى لفظ آخر	٢٥
فصل فى بيان الكل والكلية ، والجزء والجزئية	٢٧
فصل فى المعارف	٢٨
باب فى القضايا وأحكامها	٣٢
فصل فى تعريف وأحكام التناقض	٤١
فصل فى تعريف وأحكام العكس	٤٥
باب فى القياس	٤٩
فصل فى ذكر الأشكال وشروطها ، وعدد وضررها المنتجة وما يتعلق بذلك	٥٦

٦٩	فصل في القياس الاستثنائي
٧٢	فصل في لواحق القياس
٧٦	أقسام الحججة
٨١	خاتمة في بيان خطأ البرهان



Bibliotheca Alexandrina



0437551